

الشمول المالي الرقمي



اطّلع على آخر المستجدات //

// ابق مطلعاً

انتقلت مجلة أخبار الاتحاد إلى منصة جديدة.

اكتشف منصة MyITU

بوابتكم إلى المحتوى ذي الأهمية لدى الاتحاد،
والذي يوافق اهتماماتكم.
ابق مطلعاً على أحدث أخبار الاتحاد.

لتلقي الرسالة الإخبارية الأسبوعية الجديدة للاتحاد،



مجلة
أخبار الاتحاد



اشترك



مقالات مجلة أخبار
الاتحاد المنتظمة



انضم إلى المجتمعات الإلكترونية للاتحاد على قنواتك المفضلة



الخدمات المالية الرقمية: الوصول إلى غير المستفيدين من الخدمات المصرفية

بقلم هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

يمثل الشمول المالي موضوعاً متكرراً لمناقشات السياسة العامة منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين، عندما كثفت منظمات تمويل التنمية دعمها للائتمان متناهي الصغر - القروض الصغيرة للأشخاص الذين يفتقرون إلى مصدر ثابت للدخل.

وفي الآونة الأخيرة، تطور المفهوم ليشمل التمويل المتناهي الصغر على نطاق أوسع، إلى جانب النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات.

ويهدف الشمول المالي الآن إلى إتاحة نطاق أوسع من الخدمات، مثل حسابات التوفير والائتمان والتأمين والمدفوعات والتحويلات والمنتجات المالية الأخرى، للجميع. ويشمل العملاء الأفراد "غير المستفيدين من الخدمات المصرفية"، بالإضافة إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. والشمولية تعني أيضاً الوصول إليهم بشكل مستدام وبتكلفة معقولة.

وظهرت الابتكارات الرقمية كعنصر رئيسي. ويمكن أن تتيح تطبيقات الاتصالات المتنقلة للسكان الفقراء وسكان المناطق النائية، المستبعدين إلى حد كبير من التمويل المصرفي التقليدي، نفاذاً سهلاً إلى مجموعة واسعة من الخدمات. والخدمات الرقمية أكثر أماناً بشكل عام من حمل النقود وتعمل أيضاً على تعزيز الشفافية من خلال إنشاء مسارات المراجعة وتقليل الاحتيال.

وتشتمل التكنولوجيا المالية على منصات الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الأجهزة المتنقلة، وغيرها من البرامج المخصصة - حتى العملة المشفرة.

ويسلط هذا العدد من مجلة أخبار الاتحاد الضوء على بعض الفرص وكذلك التحديات في مجال التحول الرقمي الجديد والمبتكر وسريع النمو. ومع تقدم العقد، سيكون الشمول المالي الرقمي حاسماً لتحقيق النفاذ المالي الشامل، والقضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وضمان مستقبل عالمي مستدام.

مع تقدم العقد، سيكون
الشمول المالي الرقمي
حاسماً لتحقيق النفاذ
المالي الشامل.

هولين جاو
الأمين العام للاتحاد



الشمول المالي الرقمي

صورة الغلاف: Shutterstock

ISSN 1020-4148

itunews.itu.int

6 أعداد سنوياً

حقوق التأليف والنشر: © ITU 2020

منسقة الشؤون التحريرية وحقوق الطبع:

نيكول هاربر

المصمم الفني: كريستين فانولي

مساعدة التحرير: أنجيلا سميث

مكتب التحرير/معلومات الإعلان:

هاتف: +41 22 730 5723/5683

بريد إلكتروني: itunews@itu.int

العنوان البريدي:

International Telecommunication Union

Place des Nations

CH-1211 Geneva 20 (Switzerland)

تنويه: الآراء التي تم الإعراب عنها في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تلزم الاتحاد الدولي للاتصالات. والتسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور، بما في ذلك الخرائط، لا تعني الإعراب عن أي رأي على الإطلاق من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بتحديدات تخومها أو حدودها. وذكر شركات بعينها أو منتجات معينة لا يعني أنها معتمدة أو موصى بها من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات تفضيلاً لها على سواها مما يمثّلها ولم يرد ذكره.

التقط كل الصور الاتحاد الدولي للاتصالات ما لم ينص علي غير ذلك.

الشمول المالي الرقمي

المقال الافتتاحي

- 3 الخدمات المالية الرقمية: الوصول إلى غير المستفيدين من الخدمات المصرفية بقلم هولين جاو، الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات

الابتكار والشمول والأثر

- 6 ثقافة تعاون من المؤكد أن تستمر بقلم تشيساب لي، مدير مكتب تقييس الاتصالات بالاتحاد
- 9 هل خففت الخدمات المالية الرقمية تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID-19)؟
- 14 زيادة ريادة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية
- 18 تسخير وموازنة الابتكار: المدفوعات في عصر التكنولوجيا المالية
- 23 جعل التكنولوجيا المالية أسلم للمستهلكين

بناء الثقة

- 28 الهوية الرقمية: تحسين النفاذ المالي في أمريكا اللاتينية
- 32 معرفة عميلك إلكترونياً: إرشادات بشأن قبول الهوية الرقمية
- 36 تحديات السياسات ونُهج التكنولوجيا المالية المبتكرة



النهج التنظيمية التعاونية

- 41 **التنظيم الفعال من أجل التحول الرقمي**
بقلم دورين بوغدان-مارتن، مديرة مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات
- 44 **الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021: التصدي للتحديات العالمية على المستوى الإقليمي**
- 47 **رسم خرائط البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشمول المالي في المكسيك**
بقلم فلاديمير ديجل، مسؤول برنامج البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات
- 51 **توسيع الشمول المالي من خلال المدفوعات الإلكترونية**
- 55 **الأساس لخدمات مالية رقمية أكثر أماناً**
بقلم بلال جاموسي، رئيس دائرة لجان الدراسات، مكتب تقييس الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات
- 59 **الاتحاد الدولي للاتصالات يستضيف المختبر الأمني للخدمات المالية الرقمية**



يعتمد هذا العدد من مجلة أخبار الاتحاد الدولي للاتصالات على المناقشات التي دارت في أحدث ندوة للمبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI):

- ◀ إرشادات موثوقة من الاتحاد والمؤسسات الشريكة الرئيسية
- ◀ رؤى بشأن التحديات والفرص الرئيسية في توسيع نطاق النفاذ المالي في جميع أنحاء العالم

جميع تسجيلات الجلسات متوفرة [هنا](#).



ثقافة تعاون من المؤكد أن تستمر

بقلم تشيساب لي، مدير
مكتب تقييس الاتصالات بالاتحاد



تؤكد تجربة الجائحة
هذه أيضاً أهمية
المبادرة العالمية للشمول
المالي.

تشيساب لي
مدير مكتب تقييس الاتصالات بالاتحاد

سلطت جائحة فيروس كورونا (COVID-19) الضوء على الدور الرئيسي للبنية التحتية الرقمية والحاجة إلى مواصلة الاستثمار في مستقبلنا التكنولوجي العالمي. ويجب أن يتقاسم الجميع، في كل مكان، فوائد التحول الرقمي.

وقد منحت القنوات الرقمية - التي أصبحت الآن النقطة الرئيسية للنفاذ إلى النظام المالي الرسمي - الفئات الضعيفة في جميع أنحاء العالم شريان حياة اقتصادياً في خضم الجائحة.

ولكن إلى جانب كون الخدمات المالية الرقمية متاحة ويمكن النفاذ إليها، فهي يجب أن تلبي احتياجات الأشخاص بشكل هادف. والأمن السيبراني والثقة والنفاذ إلى المعلومات الموثوقة ليست أقل شأنًا من المسائل ذات الصلة بالسلامة العامة.

أهمية المبادرة العالمية للشمول المالي

تؤكد تجربة الجائحة هذه أيضاً أهمية المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) - وهي إطار مفتوح للتعاون يقوده الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومجموعة البنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق (CPMI) بدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس.

توسيع الشمول المالي

على الرغم من أن الخدمات المالية كانت دائماً صناعة تقوم على الشبكات، فقد دخلنا إلى حدود جديدة في السنوات الأخيرة، حيث مكّنت الهواتف المتنقلة لأول مرة ملايين من الأشخاص حول العالم من الاستفادة من الخدمات المالية التي تغير شكل الحياة.

ويحيط تفاؤل كبير بقدرة القنوات الرقمية على توسيع الشمول المالي، وذلك لسبب وجيه. فهناك حوالي 1,7 مليار من البالغين في جميع أنحاء العالم ليس لديهم حساب مصرفي. غير أن أكثر من ثلثهم يمتلكون هاتفاً متنقلاً.

يمكن أن تقدم الخدمات المالية
الرقمية مساهمة حاسمة في
تحقيق أهداف التنمية
المستدامة.

إن المبادرة العالمية للشمول المالي هي خليفة الفريق المتخصص التابع للاتحاد والمعني بالخدمات المالية الرقمية الذي عمل من عام 2014 إلى عام 2016. وكان يمثل أول مبادرة للجمع بين كل من كانوا يعملون على توسيع الشمول المالي. وقد جاء في الوقت المناسب تماماً.

وقد رأينا ظهور دراسات حالة ممتازة، حيث بدأت البلدان النامية في استخدام القنوات الرقمية لتقديم الخدمات المالية لغير المستفيدين من الخدمات المصرفية. وبدأ المبتكرون في اكتشاف طريقهم، وجمعوا بيان الجدوى الخاص بالشمول المالي الرقمي واكتسبوا فهماً لديناميات الأعمال الجديدة. وكان قطاعا التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية ينتقلان إلى ساحة مشتركة جديدة، مما أدى إلى تقارب في مسؤوليات الهيئات التنظيمية المختلفة.

وقد قطعنا شوطاً طويلاً معاً منذ ذلك الحين. فقد قمنا ببناء فهم قوي لمكونات النظام الإيكولوجي للخدمات المالية الرقمية. وأوضحنا دور كل منا في رعاية نمو هذا النظام الإيكولوجي. ودعّمنا ظهور مجتمع عالمي حيث تسمح لنا جميعاً نقاط القوة المتكاملة بالتقدم معاً.

ويكرس الاتحاد الدولي للاتصالات جهوده لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) التي اعتمدتها الأمم المتحدة لعام 2030.

ويمكن أن تقدم الخدمات المالية الرقمية مساهمة حاسمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

معايير الاتحاد - تحسين الخدمات المالية الرقمية

كان التقييس أساسياً في عمل الاتحاد منذ إنشاء المنظمة في عام 1865.

ونحن نعمل على أحدث الابتكارات. وتتطور التكنولوجيا دائماً، ويتطور عمل الاتحاد وعضويته في نفس الوقت. ولكن يظل عرض القيمة الأساسي الذي يقدمه الاتحاد دون تغيير: بناء مجتمع عالمي، وبناء الثقة، وتمكين التقدم التكنولوجي على نطاق عالمي.

ويتطلب النجاح في وضع المعايير حواراً شاملاً للجميع. ومن خلال الجمع بين قطاعات الصناعة المختلفة، يساعد الاتحاد على تحديد اتجاهات جديدة للابتكار وإقامة الشراكات المطلوبة لدفع هذا الابتكار.

وتعمل معايير الاتحاد الخاصة بالخدمات المالية الرقمية على تحسين جودة الخدمات، فضلاً عن حماية الأمن وبناء الثقة. ونحن نساعد الهيئات التنظيمية والصناعة، من خلال استضافة المختبر الأمني الجديد للخدمات المالية الرقمية التابع للمبادرة العالمية للشمول المالي، على البناء على أسس تقنية ثابتة.

تعمل معايير الاتحاد الخاصة
بالخدمات المالية الرقمية على
تحسين جودة الخدمات.

التعاون من خلال المبادرة العالمية للشمول المالي

يوضح التعاون من خلال المبادرة العالمية للشمول المالي بدقة نوع الإجراءات الموحدة التي سيحتاج إليها العالم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد دعمت المبادرة إصلاحات السياسات الوطنية لتحفيز الشمول المالي، حيث عملت مع الصين ومصر والمكسيك لتقديم دراسات حالة قيمة لبلدان أخرى حول العالم.

ومن خلال أفرقة العمل الثلاثة التابعة للمبادرة العالمية للشمول المالي، قمنا بإعداد أساس مجد لأنظمة الهوية الرقمية لمنح المواطنين إمكانية النفاذ إلى الأنظمة الرسمية من جميع الأنواع. وقمنا بدراسة كيفية تحفيز المدفوعات الإلكترونية بوصفها القاعدة الطبيعية للمعاملات ذات القيمة المنخفضة للغاية. ونظرنا أيضاً في كيفية تعزيز ثقة المستخدمين بأن أموالهم وهوياتهم الرقمية آمنة.

وبعد لقاءات سابقة في بنغالور (2017) والقاهرة (2019)، استقبلت ندوة المبادرة العالمية للشمول المالي لهذا العام أكثر من 1700 مشارك من 149 بلداً بنسق إلكتروني بالكامل، لمناقشة مواضيع تتراوح من التكنولوجيا المالية من أجل تحقيق الشمول والمساواة بين الجنسين إلى الأمن السيبراني والهوية الرقمية وحماية المستهلك. كما استمعنا إلى تجارب مختلفة بشأن الوصول إلى السكان غير المستفيدين من الخدمات والضعفاء خلال الجائحة. وتطرقنا لهذه المناقشات من كل منظور ممكن، وذلك بفضل تنوع مجتمع المبادرة العالمية للشمول المالي.

وأود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع المساهمين في المبادرة العالمية للشمول المالي. ويمكننا جميعاً أن نكون فخورين جداً بما أنجزناه معاً.

وعلى الرغم من أن هذه النسخة الثالثة تأتي بالمبادرة إلى نهايتها، فقد أنشأنا ثقافة تعاون من شأنها أن تدعم المناقشات لسنوات عديدة قادمة. وستبقى راسخةً نتائج أفرقة العمل التابعة للمبادرة العالمية للشمول المالي، وننتطلع إلى فتح آفاق جديدة معكم في مختبر الأمن الخاص بنا.

وتعتبر التكنولوجيات الرقمية هي القوة الموحدة في قلب عالمنا المترابط، حتى عندما تثير جائحة فيروس كورونا أسئلة جديدة عن الطريقة التي يمكن أن نعيش بها معاً بانسجام، سواء في أوقات الأزمات أو في أوقات الازدهار.

إنني أتطلع إلى استمرار عملنا معاً لبناء مستقبل رقمي أفضل للجميع.

دعمت المبادرة إصلاحات
السياسة الوطنية لتحفيز
الشمول المالي.



أبرز معالم المبادرة العالمية
للشمول المالي لعام 2021



توفر ندوة المبادرة العالمية للشمول المالي منتدى لتبادل الخبرات ووجهات النظر بشأن التحديات التي يتعين مواجهتها لتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي عالمياً. وقد عُقدت ندوة 2021 للمبادرة العالمية للشمول المالي عبر الإنترنت من 18 مايو إلى 24 يونيو.



لمعرفة المزيد عن الحدث، يرجى
الضغط [هنا](#).



Shutterstock

أدى تزايد استخدام الخدمات المالية الرقمية إلى تحويل الأزمة إلى فرصة.

هل خففت الخدمات المالية الرقمية تأثير جائحة فيروس كورونا (COVID-19)؟

تغيرت أساليب المعاملات بشكل كبير نتيجة القيود التي فرضتها جائحة COVID-19 على حركة الأشخاص والبضائع.

وأدى تزايد استخدام الخدمات المالية الرقمية إلى تحويل الأزمة إلى فرصة، مما مكّن الأشخاص غير المستفيدين من الخدمات المصرفية في الماضي والشركات الصغيرة من الانضمام إلى النظام المالي. وقد تطورت اللوائح لمواكبة التكنولوجيا، ولكن هناك حاجة إلى سياسات محددة للتأكد من عدم تخلف أحد عن الركب.

وقال ماهيش أوتامشانداي، مدير الممارسات، قسم الممارسات العالمية للتمويل والتنافسية والابتكار في مجموعة البنك الدولي "في حين كان الشمول المالي الرقمي يمثل أولوية إنمائية قبل جائحة COVID-19، فقد أصبح أمراً لا غنى عنه الآن حقاً - سواء للإغاثة قصيرة المدى من حيث وضع الأموال في أيدي أولئك الذين يحتاجون إليها، ولكن أيضاً كعنصر أساسي من جهود التعافي المستدام واسعة النطاق."

في حين كان الشمول المالي الرقمي يمثل أولوية إنمائية قبل جائحة COVID-19، فقد أصبح أمراً لا غنى عنه الآن حقاً.

ماهيش أوتامشانداي

مدير الممارسات، قسم الممارسات العالمية للتمويل والتنافسية والابتكار، مجموعة البنك الدولي

أثرت جائحة COVID-19 تأثيراً عميقاً على عادات الدفع لدى الأشخاص، حيث أبلغت 60 في المائة من السلطات المالية عن زيادة في المعاملات الرقمية.

وفي الوقت نفسه، تضاعف عدد الأشخاص الذين يتلقون مدفوعات من الحكومات أربع مرات في النصف الأول من عام 2020 مع انتشار الجائحة العالمية.

ويشير ما يقرب من 70 في المائة من هيئات التنظيم المالي في جميع أنحاء العالم إلى التكنولوجيا المالية كأولوية عالية، وعملت على مواصلة التدابير المتخذة لمكافحة جائحة COVID-19 مع الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي.

التحويلات النقدية الرقمية

قال أوتامشانداي في ندوة المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) لهذا العام، إن الشمول المالي الرقمي كان بالفعل أولوية قبل جائحة COVID-19، وأصبح أكثر إلحاحاً كهدف سياسي.

وأضاف أن البنك الدولي يعمل على حوالي 170 مشروعاً مرتبطاً بجائحة COVID في 110 بلدان، بما في ذلك مشاريع جديدة أو موسعة لتحويل النقود ومرتبطة بجائحة COVID-19 في أكثر من 55 بلداً.

وتشتمل الأهداف الرئيسية رقمنة التحويلات النقدية والمدفوعات، وإنشاء أنظمة دفع أسرع، وتمكين تحديد الهوية بالأساليب الرقمية وتكنولوجيات "اعرف عميلك" (KYC) الإلكترونية، وحماية المستهلكين من المخاطر المتزايدة.

استجابة سريعة

قال غريغوري شين، رئيس قسم السياسات في المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، إن البلدان والأسواق التي كانت تستثمر بالفعل في الخدمات المالية الرقمية كانت في وضع أفضل للاستجابة لأزمة COVID-19.

وعلى سبيل المثال، نشرت توغو بسرعة برنامج Novissi للمساعدة الاجتماعية باستخدام التعلم الآلي والأموال المتنقلة لتقديم التحويلات النقدية الطارئة بدون تلامس. وقال شين إن البنية التحتية الرقمية الموجودة مسبقاً جعلت ذلك ممكناً لهذا البلد الواقع في غرب إفريقيا.

ومن العوامل الرئيسية الأخرى هو الاستجابة العملية للهيئات التنظيمية للوائح.

وقال شين: "أدرك الكثير من الهيئات التنظيمية في وقت مبكر جداً أن النظام المصرفي سيبقى حيويًا للنشاط الاقتصادي"، مضيفاً أنه من خلال اعتباره خدمة أساسية، "توصلوا إلى طرق للحفاظ على استمرار عمل النظام المصرفي وأنظمة الدفع".

وقدم شين مثالاً على هذا الإجراء العملي من الهيئات التنظيمية في الفلبين، حيث أتاحت الهيئات التنظيمية فتح برنامجاً لتحويل النقود يديره أحد بنوك القطاع العام أمام العديد من مقدمي خدمات الدفع، بما في ذلك مشغلو خدمات الأموال المتنقلة.

تكنولوجيات "اعرف عميلك"

قال أوتامشانداني إن مشاريع الشمول المالي للبنك الدولي ساعدت في تبسيط أحكام العناية الواجبة و"اعرف عميلك" في أسواق متنوعة مثل سوق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمغرب ونيبال، بالإضافة إلى تنفيذ أنظمة الدفع السريع في جورجيا ومدغشقر وإندونيسيا.

كما قدمت مبادرة الدفع من حكومة إلى الأفراد G2Px التابعة للبنك الدولي مساعدة تقنية لرقمنة تحويلات الاستحقاقات الاجتماعية في 35 بلداً.

أدوات لتحقيق الشمول

أدى تسارع الرقمنة وسط الجائحة في الأسواق المتقدمة إلى ظهور منتجات جديدة للدفع والقروض والتأمين. وقالت ماغدا بيانكو، المديرية العامة لبنك إيطاليا، وهو البنك المركزي للبلد، إن الأسواق الأوروبية شهدت طفرة في المعاملات غير التلامسية.

كما أدت الأدوات التي وفرها الوسطاء إلى سهولة تحديد الدرجات الائتمانية.

وأوضحت بيانكو أن "ذلك يسمح للشركات الصغيرة، التي ليس لها تاريخ ائتماني، بالدخول إلى السوق للحصول على قروض".

وأضافت أن الأدوات الرقمية تساعد الأفراد أيضاً على دخول النظام المالي لأول مرة. وقالت "أدخلت حسابات توفير رقمية جديدة، في بعض البلدان، بدون رسوم أو رسوم منخفضة للغاية".

أدرك الكثير من الهيئات
التنظيمية في وقت مبكر جداً
أن النظام المصرفي سيبقى
حيويًا للنشاط الاقتصادي.

غريغوري شين

رئيس قسم السياسات،
المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء

أدخلت حسابات توفير رقمية
جديدة، في بعض البلدان،
بدون رسوم أو رسوم
منخفضة للغاية.

ماغدا بيانكو

المديرية العامة، بنك إيطاليا المركزي



إن فهم المخاطر مهم حقاً
للفئات الضعيفة المتضررة
بشكل غير متناسب من
الجائحة، مثل النساء والشباب
وكبار السن والمهاجرين.

ماغدا بيانكو

المديرة العامة، بنك إيطاليا المركزي

تعميق الفجوة الرقمية

لا يزال النفاذ إلى الخدمات الرقمية متفاوتاً للغاية. ويشير الخبراء إلى أن الاستبعاد الرقمي قد يرتبط ارتباطاً جزئياً بخسائر الدخل أثناء الجائحة، مع ما لذلك من تأثير غير متناسب على العمال ذوي المهارات المنخفضة والمتوسطة، والعمال لحسابهم الخاص، والنساء.

وتقول رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSMA) - الرابطة التي تمثل مشغلي الشبكات المتنقلة - إن احتمال امتلاك النساء للهواتف المتنقلة أقل بنسبة 7 في المائة من الرجال ويقل احتمال استخدامهن للإنترنت المتنقلة بنسبة 15 في المائة.

وأشار أوتامشاندي إلى أن "النساء يشكلن 39 في المائة من العمالة العالمية ولكن 54 في المائة من إجمالي الوظائف المفقودة".

وأضاف أن البيانات المصنفة حسب نوع الجنس يمكن أن تساعد في توجيه السياسات والمبادرات المستهدفة من أجل تحقيق الشمول المالي.

مخاطر الأمن السيبراني

بالتوازي مع ذلك، أدى الإقبال على التكنولوجيا الرقمية إلى زيادة تعرض الأشخاص لتزوير الهوية وعمليات الاحتيال الإلكترونية وغيرها من تهديدات الأمن السيبراني. كما شهدت تطبيقات الإقراض المتناهي الصغر الرقمية زيادة في الاحتيال خلال الأشهر الأخيرة. وهذا الوضع محفوف بالمخاطر بشكل خاص للمستخدمين الجدد وغير المهرة.

وقالت بيانكو: "إن فهم المخاطر مهم حقاً للفئات الضعيفة المتضررة بشكل غير متناسب من الجائحة، مثل النساء والشباب وكبار السن والمهاجرين".

تعزيز الحماية الرقمية والمالية

يجب أن تشمل الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي الرقمي على تدابير لحماية المستهلكين وتوفير أوسع نطاق ممكن. وقالت بيانكو إن التثقيف المالي الرقمي مهم بنفس القدر لجعل النظام في متناول الأفراد والفئات الضعيفة والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة.

وأضافت أنه على الرغم من الجائحة، تحتاج الحكومات والمؤسسات إلى الاستمرار في جمع المعلومات المحدثة عن الشمول المالي.

وقد كان من الصعب إجراء استقصاءات شاملة أثناء الجائحة. ومع ذلك، تقوم منصة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) التابعة لمجموعة العشرين - التي أطلقت في عام 2010 خلال قمة مجموعة العشرين في سيول، جمهورية كوريا - الآن بتجميع دراسات حالة وتحليل أفضل الممارسات من مختلف البلدان.

عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب

قال أوتامشانداني، ما لم تستمر الصناعة في توسيع وتحسين عروض خدماتها المالية الرقمية، فإنها "قد تساعد عن غير قصد في إيذاء بعض الفئات الأكثر تهميشاً".

وعلق قائلاً إن النمو السريع في استخدام الخدمات المالية الرقمية يمكن أن يؤدي إلى مشاكل مثل الإفراط في المديونية، عندما يقترب بوعي مالي منخفض. ولتفادي مثل هذه المشاكل، يجب أن تكون عروض الخدمات مصممة لكل سوق محلية.

وعلى الرغم من تحسن النفاذ، إلا أنه يوجد في كل بلد أشخاص لا يمكن النفاذ إليهم عن طريق الخدمات المالية الرقمية.

وحذر شين قائلاً: "ما زلنا بحاجة إلى أن نكون قادرين على الاستجابة هؤلاء السكان والاعتراف بقوة الخدمات المالية الرقمية وحدودها".

"ومن خلال القيام بذلك، ستكون لدينا استجابة أقوى بكثير لجائحة COVID وفرصة لتسريع بعض الأجزاء الإيجابية من الخدمات المالية الرقمية."



زيادة ريادة المرأة في مجال التكنولوجيا المالية

كثيراً ما يستشهد الخبراء بفوائد التكنولوجيا المالية (fintech) والخدمات المالية الرقمية بالنسبة للنساء. وفي الوقت نفسه، هناك عدد قليل من النساء الممثلات في أدوار صنع القرار في هذه الصناعة سريعة النمو.

وعلى الرغم من أن النساء يشكلن نصف القوة العاملة في مجال الخدمات المالية في بلدان كثيرة، لا يشغلن سوى نسبة 20 في المائة من الأدوار القيادية. وتمثيلهن في الأسواق الناشئة أقل. ومع ذلك، فإن أداءهن في مجال التمويل أفضل من أدائهن في الجزء الآخر من المعادلة، أي قطاع التكنولوجيا.

نظرة فاحصة عن الأرقام

بلغت القوة العاملة الإجمالية في مجال التكنولوجيا 28,8 في المائة من الإناث في 2020، وعلى الرغم من النمو في تمثيل المرأة في مجالس الإدارة وفي المناصب القيادية في شركات التكنولوجيا في السنوات العشر الماضية، لا يزال هناك شوط طويل يتعين قطعه. وتشغل النساء في المتوسط 16,6 في المائة من مقاعد مجالس الإدارة، من بين ما يقرب من 1300 شركة تكنولوجيا في جميع أنحاء العالم.

على الرغم من أن التكنولوجيا المالية انطلقت من صفحة بيضاء، فقد برزت كحالة غير مألوفة تعاني من التوازن بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة.

المصدر: أوليفر وإيمان

على الرغم من أن 35 في المائة من خريجي التعليم العالي في برامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) في العالم من الإناث، فإن العديد منهن، وفقاً لمنظمة Catalyst، ينتهي بهن المطاف إلى ترك وظائف العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

ولا يبدو أن صناعة التكنولوجيا المالية سريعة النمو تحقق نتائج أفضل من حيث القيادة النسائية.

تحرز الصناعة المالية تقدماً سريعاً في تعزيز عدد النساء في الأدوار القيادية العليا، غير أن التكنولوجيا المالية تتخلف بدرجة أكبر عن الركب من حيث التوازن بين الجنسين. وعلى حد تعبير أوليفر وإيمان، شركة الاستشارات الإدارية الدولية، "على الرغم من أن التكنولوجيا المالية انطلقت من صفحة بيضاء، فقد برزت كحالة غير مألوفة تعاني من التوازن بين الجنسين على مستوى مجلس الإدارة".

الفرص الضائعة

تشير دراسة ديلويت إلى أن تبوء النساء للمناصب القيادية يميل إلى دفع الابتكار وزيادة الإنتاجية وتعزيز الربحية. ومع ذلك، يقل احتمال حصول النساء على تمويل المستثمرين مقارنةً بنظرائهن من الرجال ضمن مؤسسي التكنولوجيا المالية.

وتؤكد مارغريت ميلر، كبيرة خبراء الاقتصاد في القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي المشاركة في إدارة جلسة ندوة المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) أن "زيادة تنوع الأفرقة تؤدي إلى نتائج أفضل".

وإن الفجوة المستعصية بين الجنسين في قيادة التكنولوجيا المالية نابعة من عوامل أكثر من غياب التنوع في الخدمات المالية وندرة النساء في قطاع التكنولوجيا الأوسع. كما أن الأعراف الثقافية المختلفة تؤدي دوراً في هذا الصدد إلى جانب الظروف الاقتصادية الحالية لكل بلد.

وتقول روشانه ظفار، المؤسّسة والمديرة الإدارية لمؤسسة كاشف، وهي شركة تمويل صغير غير مصري، إن النساء في باكستان، على سبيل المثال، يعملن إلى حد كبير في القطاع غير الرسمي. ويبرز هذا الأمر نمطاً شوهه في العديد من البلدان النامية، حيث يجري القيام بنحو 95 في المائة من عمل النساء في آسيا و89 في المائة في إفريقيا جنوب الصحراء بصورة غير رسمية، وفقاً لتقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي وشركائها.

وأشارت ظافر إلى الحواجز التعليمية وتساءلت عما إذا كانت النساء يتعلمن ليصبحن مديرات. وفي رأيها، يجب أن تتغير التصورات حول المرأة والقيادة، مما يعني أيضاً ضرورة القضاء على القوالب النمطية الثقافية.

من المنطقي أن ننظر في كيفية دمج النساء وأصوات النساء بشكل أكبر في القيادة.

مارغريت ميلر

كبرى خبراء الاقتصاد في القطاع المالي
مجموعة البنك الدولي

وقالت ”إن الافتقار إلى التواصل هو الشيء الذي يمنع النساء ليس فقط من الحصول على الاستثمارات التي تتطلبها، بل وأيضاً على مبالغ الاستثمار.“ وأضافت قائلة ”والنساء لا يفتقرن إلى الخبرة أو القدرة. إنه فعلاً التصور الذي يولد تأثير السقف الزجاجي، سواء داخل المؤسسات أو داخل فضاء المستثمر.“

مناصرة النساء كقائدات

بدأ البنك المركزي المصري (CBE) بتخصيص جوائز سنوية للنساء المتميزات في القطاع المصرفي، حيث تحصل الفائزات على فرص التعلم في جامعات مرموقة عالمياً، بما فيها جامعة هارفارد.

وترى مي أبو النجا، وكيل أول محافظ البنك، أن الهيئات التنظيمية تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز المرأة بدءاً من القمة إلى القاعدة. وقالت ”واليوم، بصفتنا جهة تنظيمية، تمكنا من تحقيق عدد من الإنجازات الرئيسية نحو بناء قطاع مالي شامل للجميع.“

وقام البنك المركزي المصري أيضاً بتنفيذ برنامج مشترك مع المجلس القومي للمرأة في مصر لتعزيز التمكين المالي للمرأة.

والسيدة لورا فرنانديز لورد، رئيسة التمكين الاقتصادي للمرأة في مؤسسة BBVA للتمويل الأصغر (وهي شركة تابعة لشركة الخدمات المالية متعددة الجنسيات الإسبانية BBVA) أضافت قائلة: ”هناك طريقة واحدة فقط لإحداث الفرق من أجل سد الفجوة المالية بين الجنسين، ألا وهي إعطاء القدوة.“

وتشمل الأساليب الممكنة تشجيع النساء المناصرات للتغيير التنظيمي، وإشراك الرجال في المناقشة، وتدريب كبار المديرين على التنوع بين الجنسين، والاستثمار في المشورة المهنية، والتخطيط الوظيفي، وتقديم التوجيه والتدريب للرجال والنساء على السواء. غير أن المنظمات والشركات التي تسعى إلى تحسين التوازن بين الجنسين قد تحتاج أيضاً إلى أدوات لمعالجة التحيزات غير المقصودة، وقواعد بشأن توظيف 50 في المائة من الموظفين، والتوافر الإلزامي لمرافق الرعاية النهارية.

وتقوم شركات التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) بتجربة دراسة الجدوى بشأن الخدمات المراعية لنوع الجنس. وقد ساعد صندوق المشاريع النسائية العربية (AWEF) بفعالية في الترويج للحلول من المحفظات المتنقلة إلى تكامل المدفوعات التجارية. ويبحث تقريره الذي يحتوي على ثمانية دروس مستفادة من الميدان شركات التكنولوجيا المالية على اتباع نهج مدروس لتلبية احتياجات المرأة.

إن الافتقار إلى التواصل هو الشيء الذي يمنع النساء ليس فقط من الحصول على الاستثمارات التي تتطلبها بل وأيضاً على مبالغ الاستثمار.

روشانه ظفار

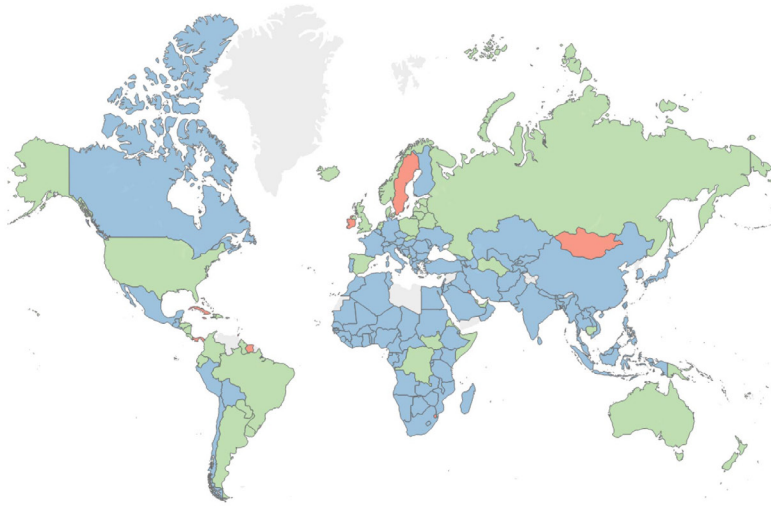
المؤسسة والمديرة التنفيذية،
مؤسسة كاشف

واليوم، بصفتنا جهة تنظيمية، تمكنا من تحقيق عدد من الإنجازات الرئيسية نحو بناء قطاع مالي شامل للجميع.

مي أبو النجا

وكيل أول محافظ البنك المركزي المصري

نسبة مستخدمي الإنترنت حسب نوع الجنس



- معدلات أعلى للذكور
- معدلات أعلى للإناث
- معدلات متساوية
- البيانات غير متوفرة

ملاحظة: * تقديرات صادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات. معدلات انتشار الإنترنت الواردة في هذا الرسم البياني تشير إلى عدد النساء/الرجال الذين يستعملون الإنترنت كنسبة مئوية من إجمالي عدد الإناث/الذكور بين السكان. وتعتبر النسبة متساوية عندما يكون الفرق بين معدل انتشار الإنترنت بين الذكور والإناث أقل من نقطتين مئويتين.

المصدر: قياس التنمية الرقمية، حقائق وأرقام، 2019، الاتحاد الدولي للاتصالات.

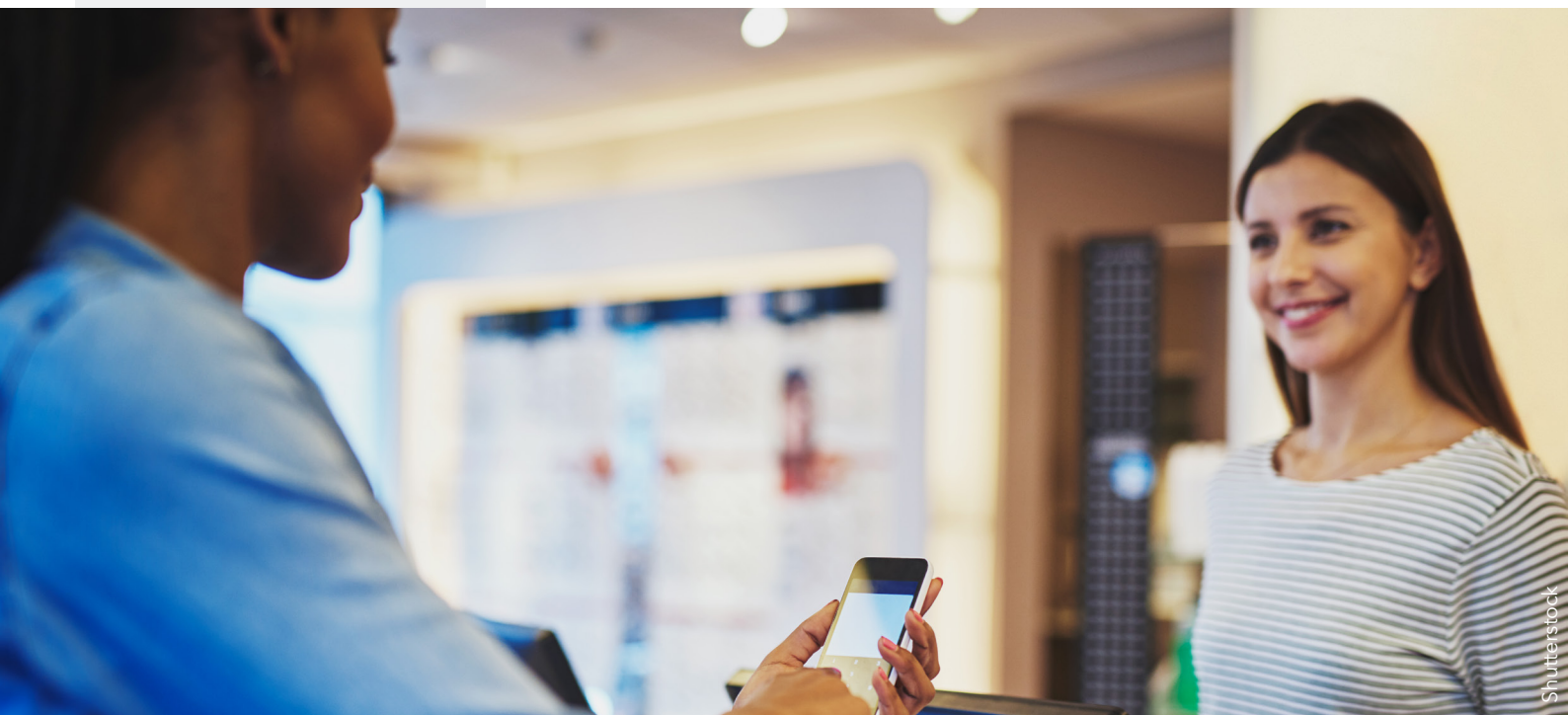
إشراك النساء في التكنولوجيا المالية - نهج شامل

توصي دراسة أجراها مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) باعتماد نهج شامل لتوسيع نطاق الخدمات المالية للنساء وزيادة عدد النساء في مجال التكنولوجيا المالية. وتوفير الخدمات المالية ليس في حد ذاته دواء لكل داء. ويجب على الحكومات والجهات المانحة والمؤسسات المالية التدخل حيثما دعت الحاجة لتعزيز المعرفة المالية، وتحسين تصميم المنتجات، ومعالجة القيود المحددة التي تواجهها النساء.

وإلا فإن النمو السريع في الخدمات المصرفية الرقمية وإنشاء مجتمع غير نقدي يمكن أن يؤدي إلى تعميق وتعزيز الفجوة الرقمية القائمة بين الجنسين.

وحتى قبل الجائحة الحالية، لا يزال ما يقدر بنسبة 52 في المائة من النساء غير موصولات كلياً بالإنترنت مقارنةً بنسبة 42 في المائة من الرجال في جميع أنحاء العالم، وفقاً لتقرير الاتحاد بشأن قياس التنمية الرقمية لعام 2019.

إن القدرة على التوصل بالخدمات الرقمية القابلة للاستعمال بأسعار معقولة في عالم ما بعد الجائحة، ستكون بالتأكيد الأساس الجديد للشمول الاجتماعي والاقتصادي الكامل، وخاصةً بالنسبة إلى النساء.



Shutterstock

يُعتبر على نطاق واسع تزويد كل شخص بحساب معاملات لإرسال الأموال واستلامها إلكترونياً الخطوة الأولى نحو الشمول المالي.

تسخير وموازنة الابتكار: المدفوعات في عصر التكنولوجيا المالية

يُعتبر على نطاق واسع تزويد كل شخص بحساب معاملات لإرسال الأموال واستلامها إلكترونياً الخطوة الأولى نحو الشمول المالي. وبالنسبة لمن لا يتعاملون مع المصارف، يُنظر إلى هذه الحسابات على أنها بوابة للدخار والائتمان والتأمين ومجموعة من الأنشطة والخدمات المالية الأخرى.

وقد أدخلت التطورات المستمرة في التكنولوجيا المالية (fintech) طرقاً جديدة لتوسيع نطاق النفاذ إلى الخدمات المالية ومجموعة الخدمات المعروضة، للعملاء ذوي الخبرة وكذلك للأشخاص غير المتعاملين مع المصارف الذين يحصلون لأول مرة على حسابات المعاملات.

وإلى جانب العروض التقليدية، انتقلت بعض المصارف لدعم “الخدمات المصرفية المفتوحة” بالتنسيق مع أطراف ثالثة من مقدمي الخدمات عبر الإنترنت. وأدت الابتكارات في مجالات مثل تحليلات البيانات الضخمة والهوية الرقمية والقياسات البيومترية إلى طرق جديدة لتقييم الجدارة الائتمانية وإلى ركوب عملاء جدد المركب الرقمي.



المدفوعات في عصر التكنولوجيا المالية



اقرأ المبادئ التوجيهية الجديدة
لجوانب المدفوعات في الشمول
المالي (PAFI) [هنا](#).

وإذ لا ينحصر تقديم حسابات المعاملات الآن بالمصارف، بل إنها تقدّم أيضاً عبر مقدمي الخدمات المالية المتنقلة والمنصات غير المصرفية الأخرى، يمكن لمجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة أن تشارك في تمكين المدفوعات.

وهذا يؤثر مجموعة من الأسئلة للهيئات التنظيمية المالية، إزاء ضرورة موازنة تحفيز الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية مع مسؤولية إدارة المخاطر.

المبادئ التوجيهية

إن المبادئ التوجيهية لجوانب المدفوعات في الشمول المالي (PAFI)، الصادرة عام 2016 والمحدّثة عام 2020، تقوم على التزامات القطاعين العام والخاص بتزويد الجميع بإمكانية النفاذ إلى حساب المعاملات، وعلى إطار قانوني وتنظيمي داعم مناسب، وعلى البنية التحتية المالية والرقمية اللازمة.

وقد أدى السطوع السريع لنجم التكنولوجيا في السنوات الأخيرة إلى مواصلة استعراض مبادئ جوانب المدفوعات في الشمول المالي، بقيادة البنك الدولي ولجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (CPMI) التابعة لبنك التسويات الدولية (BIS). وهذه المرة، ركزت المؤسسات على تفاصيل كيفية تطبيق مبادئ جوانب المدفوعات في الشمول المالي على أحدث ابتكارات التكنولوجيا المالية.

ويشير التقرير الأخير إلى القدرة الكامنة للتكنولوجيا المالية على توسيع نطاق الشمول المالي من خلال المبادرات المشمولة في الإصلاحات على المستوى القطري الأوسع.

وتعتمد أنظمة المدفوعات الشاملة على التنسيق الوثيق بين السلطات التنظيمية والجهات الفاعلة في دوائر الصناعة، وذلك لتنسيق الرقابة وإنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود للمدفوعات الإلكترونية. ويلزم تحقيق التوازن الصحيح بين زيادة الكفاءة وضمان السلامة، وكذلك بين تعزيز تجربة العملاء وحماية البيانات الشخصية.

ويحذر خبراء الصناعة من أن التحرك نحو الحياة المالية الرقمية بشكل متزايد قد يمعن في إقصاء البعض.

تحقيق التوازن

الفرص

زيادة الكفاءة
تحسين تجربة العملاء
تحقيق الحضور في كل مكان
خفض الحواجز التي تعترض ارتياد السوق

التحديات

ضمان السلامة
حماية المستهلك وحرمة البيانات
تجنب الاستبعاد الرقمي
التصدي لمخاطر التركيز

المصدر: مصرف التسويات الدولية ومجموعة البنك الدولي (2020): جوانب المدفوعات في الشمول المالي في عصر التكنولوجيا المالية.

تتبع الشمول المالي

لمساعدة السلطات الوطنية في تطبيق الإرشادات بشأن جوانب المدفوعات في الشمول المالي (PAFI)، يقدم المشروع دراسات تشخيصية لتتبع النفاذ إلى حسابات المعاملات واستعمالها. وتسمح مجموعة الأدوات بإجراء مقارنات على أساس المعايير الدولية أو داخل كل ولاية قضائية على مر الزمن فيما تسعى البلدان إلى أنظمة مدفوعات أكثر شمولاً.

استراتيجية الشمول في المغرب

تشكل مجموعة أدوات جوانب المدفوعات في الشمول المالي (PAFI) جزءاً من التقييم الذاتي على المستوى القطري للقطاع المالي المغربي، كما تقول حكيمة العلمي، مديرة مديرية الإشراف على أنظمة وأدوات المدفوعات والشمول المالي في بنك المغرب، المصرف المركزي للبلاد.

وجاء على لسانها خلال ندوة المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) مؤخراً أن المغرب يجعل من حلول التكنولوجيا المالية جزءاً من استراتيجيته الوطنية للشمول المالي - التي تهدف إلى منح جميع المواطنين والشركات نفاذاً عادلاً إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية.

ألبانيا تبني الثقة

يتطلب نفاذ الوافدين الجدد إلى السوق دراسة متأنية أيضاً، بحيث تتمتع الكيانات، أيّاً كان حجمها، بفرص متساوية للمنافسة.

وقالت ليديا بريغو، مديرة المدفوعات في دائرة المحاسبة والمالية بمصرف ألبانيا، "من منظورنا كمنظمين، يتعين أن يتاح للسوق أكبر عدد ممكن من البدائل، ولن يدخل هذا الأمر حيز النفاذ إلا بأدوات مثل الإطار والبنية التحتية وإتاحة النفاذ بطريقة آمنة وخفيفة وطأة".

وأشارت بريغو إلى الإلمام بالمعارف المالية باعتباره تحدياً رئيسياً، إلى جانب بناء ثقة العملاء. "عندما نتحدث عن الابتكار والتكنولوجيا المالية، نحتاج إلى بناء الثقة، بحيث يحظى الجزء المستجد أو غير المتعامل مع المصارف بنفس الفهم وبالثقة نفسها في استخدام الأدوات المبتكرة ليصبح مشمولاً أكثر بالخدمات المالية."

وتضيف أن الشمول المالي يمكن أن يدفع عجلة الاستثمار والتنمية الاقتصادية - وهي اعتبارات مهمة لألبانيا وغيرها من الاقتصادات الصغيرة نسبياً في غرب البلقان.

وتقول بريغو: "في نهاية المطاف، إننا نعتبره أداة للنمو الاقتصادي".

عندما نتحدث عن الابتكار والتكنولوجيا المالية، نحتاج إلى بناء الثقة، بحيث يحظى الجزء المستجد أو غير المتعامل مع المصارف بنفس الفهم وبالثقة نفسها في استخدام الأدوات المبتكرة ليصبح مشمولاً أكثر بالخدمات المالية.

ليديا بريغو،

مديرة المدفوعات في دائرة المحاسبة والمالية بمصرف ألبانيا

المكسيك تسعى إلى الحصول على مؤثرات الشبكة

يقول ميغيل مانويل دياز، مدير أنظمة المدفوعات والبنية التحتية في مصرف Banxico، إن النمو الهائل للتكنولوجيا لا يعني مجرد خدمات جديدة، بل أيضاً أنواعاً جديدة من الشركات التي تقدم الخدمات. وهو يعتقد أن ذلك أدى إلى تصعيد الضغط على المصارف المركزية والهيئات التنظيمية الأخرى.

ووفقاً لدياز، هناك خمسة توازنات رئيسية تحتاج السلطات إلى الحفاظ عليها في عملها لاستيعاب أنواع جديدة من الجهات الفاعلة في دوائر الصناعة والخدمات:

1. الابتكار مقابل التخفيف من المخاطر.

2. وفورات الإنتاج الكبير مقابل المنافسة؛

3. الكفاءة مقابل أمن النظام؛

4. تحقيق التنوع مقابل كفاءة تقييس النظام؛

5. الخصوصيات مقابل متطلبات الأمن.

ويرى دياز أداتين رئيسيتين لتوسيع نطاق النفاذ إلى خدمات المدفوعات مع التخفيف من المخاطر المرتبطة بها:

أولاً البنية التحتية التمكينية المركزية المتاحة للجميع. فهي تدعم المنافسة بين خدمات المدفوعات وتقدم مؤثرات الشبكة التي تساعد الخدمات في الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

ثانياً، تحليل عميق لضمان اتساق اللوائح مع حقائق السوق الجديدة. فعلى سبيل المثال، قد ينظر المنظمون في التحول من الإشراف على أنواع مختلفة من المؤسسات إلى الإشراف على الوظائف المختلفة التي ينطوي عليها تقديم الخدمة.

جنوب إفريقيا تعترف بحدود التنظيم الحالي

تقول بيرل مالومين، كبيرة المحللين في شعبة السياسات والتنظيم بمصرف الاحتياطي في جنوب إفريقيا: في حين أن الشمول المالي يحظى بأولوية عالية اليوم، لم يكن الحال كذلك دائماً في جنوب إفريقيا.

وتقول: "على مر السنين، انصب التركيز دائماً على الاستقرار المالي، لكن منظمين آخرين وكذلك مصرف الاحتياطي في جنوب إفريقيا أدركوا أهمية الشمول المالي". "ونتيجة لذلك، شهدنا نمو شركات التكنولوجيا المالية في جنوب إفريقيا، لكننا نعرف أن هناك حدوداً في إطارنا التنظيمي الحالي. فهو مقيد للغاية من حيث نوع أنشطة المدفوعات التي يُسمح لشركات التكنولوجيا المالية أو الجهات غير المصرفية بالقيام بها".

وتقول مالومين تحتاج دوائر الصناعة والجهات التنظيمية لمواصلة الاهتمام إلى الأفق المستقبلي السليم.

وتقول: "عند تمكين التكنولوجيا المالية، فإنها لن تعزز الشمول المالي فحسب، بل ستعزز أيضاً المنافسة والابتكار في نظام المدفوعات الوطني وفي جميع أنحاء البلاد".

عند تمكين التكنولوجيا المالية،
فإنها لن تعزز الشمول المالي
فحسب، بل ستعزز أيضاً
المنافسة والابتكار في نظام
المدفوعات الوطني وفي جميع
أنحاء البلاد.

بيرل مالومين.

كبيرة المحللين في شعبة السياسات
والتنظيم بمصرف الاحتياطي في جنوب
إفريقيا



الفوائد التي تجلبها الشركات التي تقدم البرمجيات والخدمات والمنتجات في الخدمات المالية الرقمية تقترن بمخاطر جديدة كثيراً ما تكون غير مألوفة.

جعل التكنولوجيا المالية أسلم للمستهلكين

إن التكنولوجيا المالية أو fintech، جعلت الأمن المالي في متناول الأشخاص والمجتمعات التي كانت تعاني من نقص الخدمات في السابق، لا سيما في البلدان النامية.

بيد أن الفوائد التي تجلبها الشركات التي تقدم البرمجيات والخدمات والمنتجات في الخدمات المالية الرقمية تقترن بمخاطر جديدة كثيراً ما تكون غير مألوفة.

وفي حين شهدت العديد من شركات التكنولوجيا المالية **نمواً سريعاً** خلال جائحة COVID - 19، يحتاج المستهلكون والمنظمون على حد سواء إلى معرفة محاسن ومساوئ نماذج الأعمال الجديدة الناشئة في مجال الخدمات المالية الرقمية.

معلومات مراعية للاتصالات المتنقلة

ومن بين هذه الخدمات المالية الرقمية الجديدة سريعة النمو، تتيح الائتمانات الصغيرة الرقمية موافقة سريعة والحصول على قروض قصيرة الأجل عن طريق الهاتف المتنقل

غير أن التسعير يمكن أن يبدو غامضاً، في حين أن نسق الاتصالات المتنقلة يمكن أن يعيق سهولة القراءة على مستخدمي الائتمان الصغري.

فخلال جلسة في ندوة المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI)، أدلت جينيفر تشين، كبيرة أخصائيي القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي، بالملاحظة التالية: "عندما تتكشف بيانات الإفصاح والوقائع الرئيسية الملخصة في شاشة صغيرة، يصبح ضمان أن يتلقى المستهلك المعلومات التي يحتاجها لفهم المخاطر واختيار المنتج المناسب أصعب منالاً."

وأوضحت أن التحدي الآخر يتعلق بالتوقيت.

"قد لا تتلقى معلومات عن التسعير لمنتج ائتماني إلا بعد الانتهاء من المعاملة، بعد فوات أوان استخدام هذه المعلومات على نحو فعال."

إخضاع الخوارزميات للمساءلة

تسوّق منتجات التكنولوجيا المالية أحياناً بلا وازع أخلاقي، كما في بعض الممارسات التي تظهر في عروض غير مطلوبة بشأن ائتمان صغري تُرسَل إلى هواتف المستهلكين. وفي الأسواق التي لا توجد فيها حسابات مصرفية، يمكن أن تؤدي هذه الممارسات إلى قروض غير ضرورية وصعوبات لاحقة في السداد.

وقالت تشين: "تسوّق بعضها بطريقة تشجع المستهلك على الحصول على أقصى قرض ممكن." "والطبيعة النائية للقناة الرقمية وسرعات المعاملات المستعجلة تزيد من تعرض المستهلك لممارسات التسويق اللجوجة."

وعلى كل المستويات، تبدو مزايا التكنولوجيا المالية مختلطة بعيوبها. ففي حين أن نظام التصنيف الائتماني المؤتمت يمكن أن يوسع النفاذ إلى الخدمات المالية، مثلاً، فإن رداءة تصميم الخوارزمية والبيانات غير ذات الصلة التمثيلية يمكن أن تسفر عن نتائج متحيزة "تكون أسوأ بشكل منهجي بالنسبة لفئات معينة وتديم أوجه عدم المساواة الاجتماعية"، كما حذرت تشين.

ويتواصل عمل العديد من البلدان والباحثين لإنشاء مساءلة خوارزمية من خلال الضمانات والضوابط التنظيمية والتقنية.

فعلى سبيل المثال، طلبت سلطة النقد في هونغ كونغ من مقدمي الائتمان الصغري الرقمي ضمان تطبيق القواعد المعمول بها بشأن المعاملة العادلة ومكافحة التمييز على استخدام الخوارزميات.

عندما تتكشف بيانات الإفصاح والوقائع الرئيسية الملخصة في شاشة صغيرة، يصبح ضمان أن يتلقى المستهلك المعلومات التي يحتاجها لفهم المخاطر واختيار المنتج المناسب أصعب منالاً.

جينيفر تشين،

كبيرة أخصائيي القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي

الحماية من مخاطر الإقراض

تستمر أيضاً في منتجات الائتمان الصغري الرقمية مخاطر الإقراض غير العادل بمعدلات فائدة سنوية عالية. ويجري تسويق ملحق للقروض في بعض الأحيان دون تقييم حاجة المستهلك أو قدرته على السداد. وتقدم نماذج "الإقراض الاستعلاقي" النفاذ إلى التمويل لمستهلكين ليس لديهم تاريخ ائتماني رسمي لمعرفة أهليتهم الائتمانية. لكن النماذج المتعامية عن المخاطر يمكن أن تؤدي إلى حصول المستهلكين على قروض لا يستطيعون تحمل تكاليفها.

وقالت تشين إن بعض منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية قد تستلزم الإفراق بلافتة تحذير للمستهلك أو بتبليغات مماثلة.

وبين اختيار في كينيا، على سبيل المثال، تحسن فهم المستهلك بعد عرض ملخصات موجزة للشروط والأحكام على الهواتف المتنقلة في وقت مبكر من مسيرة المعاملات. وفي باراغواي، يُعرض على المستهلكين خيار نهائي لقبول الشروط أو رفضها قبل إبرام عقد معاملة رقمية. في مثل هذه الحالات، يستعين المستهلك بالطابع التفاعلي الدينامي لقنوات الاتصالات المتنقلة.

تطور المخاطر، وتطور التنظيم

تتيح التكنولوجيا المالية أيضاً النفاذ إلى الائتمان عبر منصات الإقراض بين النظراء. وقال جيان بويدو، كبير أخصائيي القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي، إن معظم هؤلاء المشغلين لا يزالون غير منظمين، مما يحرم المستهلكين من الحماية. وقد حاولت المملكة المتحدة والمكسيك معالجة الأمر من خلال وضع تعاريف جديدة للأنشطة الخاضعة للتنظيم المالي.

وفي السياق الرقمي، يتعرض المستهلكون لمخاطر عند انحسار الحواجز التي تحول دون الحصول على الائتمان، وعند الاعتماد على التكنولوجيا. وكإجراء وقائي، يجري الآن توسيع السياسات التي تطبق على مقدمي الخدمات المالية التقليدية لتشمل مقدمي الخدمات المالية الرقمية الجديدة والأطراف الثالثة ذات الصلة بمتطلبات إضافية بشأن الإلمام بالمعارف الرقمية وكفاءة المستهلكين.

تميل تكلفة القواعد المعمول بها لعرض السندات المالية وتقديم خدمات الوساطة الاستثمارية لأن تثقل كاهل الشركات الصغيرة والشركات الناشئة.

إيفور إستوك

كبير أخصائيي القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي

ويُظهر التمويل الجماعي القائم على الاستثمار، الذي يسمح للشركات الصغيرة بإصدار سندات الدين أو الأسهم للجمهور، كيف يمكن للابتكار في التكنولوجيا المالية أن يدفع المنظمين إلى إعادة التفكير في قواعد معينة.

ولا يمكن أن يتطور هذا الشكل من التمويل الجماعي ضمن الأطر التنظيمية لأسواق رأس المال، كما قال إيفور إستوك، وهو ثالث كبير أخصائيي القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي. و”تميل تكلفة القواعد المعمول بها لعرض السندات المالية وتقديم خدمات الوساطة الاستثمارية لأن تثقل كاهل الشركات الصغيرة والشركات الناشئة. ومن شأن الشركات التي تجد هذا السوق مربحاً أن تحتاج أيضاً إلى تسجيل نفسها، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية”.

وتنطبق المخاوف المتعلقة بالاحتيايل وتعطل المنصة أيضاً على التمويل الجماعي القائم على الاستثمار. وأوضح إستوك أن المخاطر تستفحل جراء المستثمرين عديمي الخبرة، وأصحاب الإصدارات المحفوفة بالمخاطر، وعدم شفافية المعلومات، والسندات المالية غير السائلة والمعقدة.

ولمعالجة الثغرات في تنظيم التكنولوجيا المالية، يسلط الخبراء الضوء على قيمة نهج تدريجي يقوم على تطوير فهم معمق لسوق التكنولوجيا المالية سريع التطور وتجارب المستهلكين والجهات الفاعلة في دوائر الصناعة.

تقارير أفرقة العمل المعنية بالشمول المالي

تقوم أفرقة العمل المعنية بالمبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) بتطوير المعارف والأدوات التقنية والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة. وتركز التقارير على ثلاثة مجالات رئيسية هي:



الأمن والبنية التحتية والثقة

الهوية الرقمية

قبول المدفوعات الإلكترونية

يمكن تنزيل التقارير [هنا](#)



انضم إلى المجتمعات الإلكترونية للاتحاد على قنواتك المفضلة



Stephen Zenner/SOPA Images/LightRocket via Getty Images

على الرغم من أن معظم الناس يمتلكون شكلاً من أشكال الهوية، لا يزال حوالي 3,4 مليار شخص غير قادرين على استعمالها عبر الإنترنت.

الهوية الرقمية: تحسين النفاذ المالي في أمريكا اللاتينية

على الصعيد العالمي، يعجز أكثر من مليار شخص عن إثبات هويتهم، مما يحرمهم من النفاذ إلى خدمات حرجية مثل الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن فرص العمل في الاقتصاد الرسمي.

ولا تتعلق الفجوة بتحديد الهوية فحسب - بل بالاستيقان أيضاً.

وعلى الرغم من أن معظم الناس يمتلكون شكلاً من أشكال الهوية، لا يزال حوالي 3,4 مليار شخص غير قادرين على استعمالها عبر الإنترنت، نظراً لتعذر التحقق من بيانات اعتمادهم أو استيقانها، وفق تقديرات مجموعة البنك الدولي.

وقد استرعت عوامل الاستبعاد المالي الرئيسية هذه انتباه الخبراء الماليين والرقميين في أمريكا اللاتينية - وهي منطقة واسعة تسير فيها الاقتصادات الناشئة على خط رفيع بين البنية التحتية المتطورة بسرعة والفقر المستوطن.

المعايرة التنظيمية

في المكسيك، يعمل المصرف المركزي مع الوكالات الحكومية للتأكد من أن لجميع المواطنين شكلاً ما من أشكال الهوية سواء كانت هوية رقمية أم مادية. وعلى الرغم من تقدم هذه المبادرات بسرعة، "لا يمكننا ضمان هوية مادية لجميع المكسيكيين"، كما يقول أنطونيو كاسادا، نائب رئيس شؤون السياسة التنظيمية في الهيئة الوطنية للسندات المالية والمصارف.

يبد أن هذا الإدراك مهّد الطريق لحلول الهوية الرقمية. وأصدرت حكومة المكسيك في عام 2017 لائحة تمكّن المصارف من إجراء الاستيقان البيومتري. وتسعى مصارف أخرى الآن إلى التوسع نحو التعرف على الوجوه وغير ذلك من الإثباتات الأكثر تطوراً في الحياة.

ومن التحديات الأخرى التي تواجهها المكسيك تحديات تحديد هوية النازحين المتجهين إلى الشمال من جميع أنحاء أمريكا اللاتينية.

ويوضح كاسادا أن "المصارف المختلفة انتهجت نهجاً مختلفاً مما صعب على النازحين تلقي الأموال من منظمات المعونة الدولية خلال فترة وجودهم في المكسيك، وكان علينا أن نعدل لوائحنا للسماح للمصارف باستخدام جوازات السفر الوطنية الصادرة عن بلدان مختلفة."

وأضاف أن الأفق المستقبلي يكمن في المعايرة التنظيمية، مشيراً إلى أن التعديلات لقبول جوازات السفر الأجنبية في البلاد سمحت للمواطنين المكسيكيين بركوب المركب الرقمي لاستخدام الخدمات المالية في الخارج أيضاً.

البحث عن أوجه التآزر

في البرازيل، تظهر الإحصاءات الحكومية أن ما بين 85 و90 في المائة من السكان يمتلكون وثيقة هوية، حسبما يقول الدكتور آدريانو سيكيتا المسؤول في المصرف المركزي. ولا يزال ذلك يترك الملايين في البلاد بدون هوية من أي نوع - ومفتقدين بالتالي إلى الحصول على أي خدمات مالية أو مساعدة اجتماعية.

ومع ذلك، يشير سيكيتا إلى الإقبال في البرازيل على عروض الخدمات المالية الرقمية مؤخراً.

ويلاحظ أن "عدد المصارف الرقمية وشركات التكنولوجيا المالية (fintechs) التي أذن بها المصرف المركزي قد زاد إجمالاً"، وهذا يجعل من خدمة "معرفة عميلك الإلكتروني" (e-KYC) وغيرها من خدمات ركوب المركب الرقمي ذات أهمية متزايدة في المصارف ومؤسسات الخدمات المالية المحلية.

المصارف المختلفة انتهجت
نهجاً مختلفاً مما صعب على
النازحين تلقي الأموال من
منظمات المعونة الدولية خلال
فترة وجودهم في المكسيك.

أنطونيو كاسادا

نائب رئيس شؤون السياسة التنظيمية
في الهيئة الوطنية للسندات المالية
والمصارف بالهيئة الوطنية للسندات
المالية والمصارف في المكسيك

زاد إجمالاً عدد المصارف
الرقمية وشركات التكنولوجيا
المالية التي أذن بها المصرف
المركزي.

آدريانو سيكيتا

مشرف في مصرف البرازيل المركزي

يمكن لبيانات الهواتف الذكية أن تشكل جزءاً آخر من الإجابة.

وتمكّن أحدث اللوائح أنوعاً جديدة من المؤسسات من المشاركة الكاملة في القطاع المالي. ويقول سيكيئا: إن اشتداد المنافسة وزيادة تنوع المنتجات المالية تُترجم إلى شمول مالي أوسع.

ويضيف بالقول إن الحاجة تدعو إلى تعزيز الأواصر بين المنظمين والقطاعين العام والخاص، في حين أن المصرف المركزي يجب أن يواصل تحسين إطار إدارته. "فنحن لم نخطر تماماً بعد في شراكات لبناء حلول جديدة بطريقة تعاونية ولم نستفد بعد من أوجه التآزر المحتملة".

رؤى القطاع الخاص

خورخي آرييسو-كاردونا، نائب الرئيس الأول المعني بالحلول السيبرانية والاستعلامية، في شركة Mastercard Latin America، ينظر إلى الأمر من منظور أوسع، فيثير مسألة كيفية تقييس هوية رقمية عالمية قابلة لإعادة الاستخدام. ويشير آرييسو-كاردونا إلى أن مدخلات البيانات المقيّسة تشبه تماماً حقول المعلومات الموجودة في جواز سفر مادي.

ويمكن لبيانات الهواتف الذكية أن تشكل جزءاً آخر من الإجابة - بافتراض موافقة المستعملين على عرض المعلومات الخاصة بهم والتحقق منها من خلال الاستيقان البيومتري بدلاً من الاستيقان المادي.

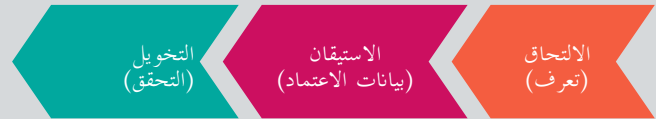
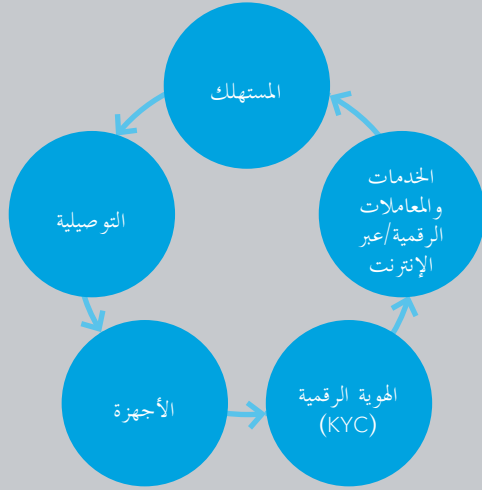
ولكن كيف يمكن لمقدمي الخدمات المالية الحفاظ على سلامة البيانات الشخصية؟ تعتبر الشركات ذات الخبرة في التشفير محورية في الحفاظ على سلامة البيانات. لكن الوصاية على بيانات العملاء ليس شأناً جديداً تماماً. إذ يفيد آرييسو-كاردونا بأن العلامات التجارية الكبرى لبطاقات الائتمان تجري مليارات من هذه المعاملات يومياً.

فعلى سبيل المثال، دخلت حكومة بنما في شراكة مع شركة Mastercard لمواءمة اكتساب التكنولوجيا مع الأولويات الرقمية الرئيسية، بدءاً من صرف استحقاقات البرامج الاجتماعية ومروراً بمكافحة غسل الأموال (AML) والاستخبارات عن الجرائم المالية. وتتصل الهوية الرقمية بجميع هذه المكونات في ذلك البلد الذي يبلغ عدد سكانه نحو 4,5 مليون نسمة.

وعلى الرغم من قلة عدد سكان بنما نسبياً، فهي تشكل محوراً رئيسياً للتجارة والسفر والنزوح على الصعيد الدولي. ويقول آرييسو-كاردونا، على غرار المكسيك، ستكون الهوية الرقمية محورية لضمان الشمول المالي للنازحين الوافدين.

دائرة متطلبات المعاملات عبر الإنترنت

عملية تحديد الهوية



المصدر: الهوية الرقمية في النظام البيئي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الاتحاد الدولي للاتصالات

الموازنة بين السلامة والشمول

تجب دوماً موازنة سهولة النفاذ بعناية مع المتطلبات الإجرائية المعقدة لحماية النظام المصرفي والمالي ككل.

ويقول فريديس مونتييس، كبير أخصائيي القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي، "يمثل تحقيق التوازن بين احتياجات السلامة والشمول مسألة رئيسية". وعلى الرغم من أن هذين الاعتبارين لا يستبعد أحدهما الآخر، يمكن أن يأتي أحدهما على حساب الآخر.

ومجموعة أدوات الهوية الرقمية المتاحة في تقرير ركوب مركب الهوية الرقمية لمجموعة العشرين، والتي نسقها البنك الدولي، ينبغي ألا تكتفي بالمساعدة في تصميم سياسات وطنية شاملة فحسب، بل أن تساعد في تنفيذها أيضاً بطرق عملية مع تقديم ما يكفي من حماية المستهلك والتخفيف من المخاطر المالية، حسبما جاء على لسان مونتييس.

ويرى كاسادا أن مجموعة الأدوات ستساعد السلطات في مختلف بقاع أمريكا اللاتينية على تحديد الجوانب السياسية الرئيسية اللازمة للتوسع باستخدام الهوية الرقمية، بحيث تصبح "مبادئ توجيهية قيمة لتحقيق التوازن الصحيح".

ويضيف آرييسو-كاردونا قائلاً، "أياً كانت الطريقة التي تقرر بها البلدان استخدام مجموعة الأدوات هذه، فإن الجسر بين [الإقبال على] التكنولوجيا الرقمية والشمول المالي سيكون شكلاً من أشكال تحديد الهوية الرقمية."

يمثل تحقيق التوازن بين احتياجات السلامة والشمول مسألة رئيسية.

فريديس مونتييس

كبير أخصائيي القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي



Shutterstock

أدوات التحقق من "معرفة عميلك" تنتقل أيضاً عبر الإنترنت لمواجهة التطور.

معرفة عميلك إلكترونياً: إرشادات بشأن قبول الهوية الرقمية

تهدف لوائح "معرفة عميلك" (KYC) إلى التأكد من أن مقدمي الخدمات المالية يعرفون هويات عملائهم، والمخاطر المرتبطة بتقديم الخدمات لعملاء مختلفين، وأن العملاء يستخدمون الخدمات لأغراض مشروعة.

وتؤدي لوائح "معرفة عميلك" دوراً رئيسياً في مكافحة غسل الأموال وتمويل النشاط الإجرامي.

ولكن مع تزايد عدد المستخدمين الذين يستفيدون من الخدمات المالية عبر الإنترنت، فإن أدوات التحقق من "معرفة عميلك" تنتقل أيضاً عبر الإنترنت لمواجهة هذا التطور.

وقام فريق المهام المعني بالإجراءات المالية (FATF)، وهو الجهة الرقابية العالمية المعنية بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بوضع **إرشادات** محايدة من الناحية التكنولوجية لمساعدة الحكومات والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والكيانات الأخرى الخاضعة للتنظيم على تحديد ما إذا كان معرف الهوية الرقمي كافياً لمعرفة عميلك وأغراض العناية الواجبة الأخرى. ويجب أن تؤكد الهويات الرقمية، مثلها مثل أي شكل من أشكال تعريف الهوية، أن عملائك هم بالفعل من يدعون أنهم العملاء.

تحقق رقمي يمكن الاعتماد عليه

وفقاً لفريق FATF، يمكن أن تجعل الهويات الرقمية الموثوقة عملية التحقق من العملاء الفرديين أسهل وأرخص وأكثر أماناً. كما يمكن أن تساعد مقدمي الخدمات على تلبية متطلبات رصد المعاملات، وتجنب مخاطر الخطأ البشري إلى حد كبير.

وتقول شانا كريشنان، محللة السياسات في أمانة فريق FATF: "نحن نسلط الضوء على منافع الهوية الرقمية من حيث تقليل التكاليف وزيادة راحة المستهلك، وأيضاً القطاع الخاص، بدون المساس بالأمن".

ومع تطور الأنظمة بسرعة، يقدم فريق FATF المشورة إلى الحكومات والمؤسسات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين لفهم مستوى الضمان الممكن مع كل حل للهوية ثم يُقيم موثوقية أي مزيج من التكنولوجيات وأدوات الحوكمة لرصد المعاملات واكتشاف التمويل غير المشروع.

النهج القائم على المخاطر

يُحذر فريق FATF من اتباع نهج "حل واحد يناسب الجميع" للتعامل مع "معرفة عميلك"، ويوصي باتباع نهج قائم على المخاطر يصمم إجراءات "معرفة عميلك" وفقاً للمخاطر المرتبطة بمختلف العملاء. وتقول كريشنان: "يؤثر النهج القائم على المخاطر على شدة ومدى الحاجة إلى معلومات العملاء والمعاملات والآليات التي نستخدمها لضمان استيفاء هذه المعايير [معايير فريق FATF]".

ويمكن لأفضل الأنظمة أن تعزز العناية الواجبة للعملاء (CDD) وتوسع الشمول المالي في نفس الوقت، وفقاً لفريق FATF.

وتهدف النهج القائمة على المخاطر إلى ضمان عدم استبعاد المستخدمين ذوي الدخل المنخفض من النفاذ إلى الخدمات المالية - يمكن للنهج الصارم للغاية إزاء العناية الواجبة للعملاء والتحقق الإلكتروني من "معرفة عميلك" أن يستبعد فعلياً العديد من العملاء المحتملين للبنوك والتمويل، كما تشير فريديس مونتيس، كبيرة الأخصائيين الماليين في مجموعة البنك الدولي (تتمتع المجموعة بصفة مراقب في فريق FATF).

نسلط الضوء على منافع
الهوية الرقمية من حيث
تقليل التكاليف وزيادة راحة
المستهلك، وأيضاً القطاع
الخاص، بدون المساس بالأمن.

شانا كريشنان

محللة السياسات، أمانة فريق FATF



وفي كل مكان، يتطلب النمو السريع
للمعاملات المالية الرقمية فهماً أفضل
لكيفية تحديد هوية الأفراد والتحقق منها.
وتتبنى البلدان المختلفة نهجاً مختلفة للبنية
التحتية للهوية الوطنية ولوائح "معرفة
عميلك" الإلكترونية.



اعرف المزيد من فريق FATF.

تنظيم "معرفة عميلك" الإلكترونية (eKYC) في بنغلاديش

إذا لم يكن لدى الشخص بطاقة هوية أو هوية رقمية، فيمكنه الحصول على شهادة من الخدمة العامة ويمكنه فتح حساب منخفض المخاطر.

مسعود رانا

المدير المشترك وحدة المعلومات المالية في بنغلاديش

اعتمدت بنغلاديش بصمة أصابع اليد البيومترية الأساسية والتعرف على الوجه، وتضيف الخدمات المالية على الخدمات المحلية، وتشجع الاستيقان الثنائي والمتعدد العوامل واستخدام التوقيع الإلكتروني.

ويوضح مسعود رانا، المدير المشترك لوحدة المعلومات المالية في بنغلاديش، قائلاً: "توصي المبادئ التوجيهية الرقمية لتنظيم "معرفة عميلك" في بنغلاديش باتباع نهج قائم على المخاطر والعتبات".

وأدخلت الحكومة مؤخراً بوريشوي (Porichoy)، الذي يمكن المنظمات المالية والشركات الإلكترونية وشركات التكنولوجيا المالية (fintech) والهيئات الحكومية من استقبال عملائها أو شركائها رقمياً عبر سطح بيئي فوري لبرمجة التطبيقات.

وفي حين أن قاعدة البيانات الوطنية للهوية غير متاحة إلا للمؤسسات المالية والوكالات الحكومية، فإن بوريشوي مفتوحة لجميع الوكالات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية، كما يوضح رانا.

وبمنتجات وخدمات محدودة نسبياً، يحتاج البلد إلى تنظيم إلكتروني قليل نسبياً بشأن "معرفة عميلك" (KYC). ولكن تعتبر المرونة ضرورية لضمان الشمول المالي.

ويقول رانا: "إذا لم يكن لدى الشخص بطاقة هوية أو هوية رقمية، فيمكنه الحصول على شهادة من الخدمة العامة ويمكنه فتح حساب منخفض المخاطر".

تنظيم "معرفة عميلك" الإلكترونية (eKYC) في الأردن

بدأت حكومة الأردن في بناء حلاً موحداً للهوية الرقمية لمنح جميع المواطنين هوية موثوقة وقابلة للتحقق منها للحصول على خدمات متعددة، وليس فقط في القطاع المالي، كما يوضح محمد الدويك، رئيس الخدمات المالية الرقمية في البنك المركزي الأردني.

وقال الدويك: "أي هوية معتمدة من الحكومة ستكون أقوى وأكثر موثوقية لدى المؤسسات المالية من هوية غير معتمدة من الحكومة".

ويقول الدويك إنه في حين تشجع اللوائح الأردنية أيضاً على اتباع نهج قائم على المخاطر، "فإن كل مؤسسة مالية تحتاج، نظراً للاختلافات بينها، إلى فهم منتجاتها وعملائها".

ويسمح البنك المركزي الأردني لمقدمي الخدمات بالتوصل إلى حلول للمخاطر ثم التوجه إلى الجهة التنظيمية حسب الحاجة للحصول على إرشادات إضافية. ويجب أن تتأكد كل مؤسسة مالية من أنها تعرف عملائها وأنهم قد أجابوا على الأسئلة ذات الصلة وقدموا المستندات المناسبة.

أي هوية معتمدة من
الحكومة ستكون أقوى وأكثر
موثوقية لدى المؤسسات
المالية من هوية غير معتمدة
من الحكومة.

محمد الدويك

رئيس الخدمات المالية الرقمية،
البنك المركزي الأردني



لدى الابتكارات في مجال
التكنولوجيا المالية القدرة
على جعل الخدمات المالية
أكثر أماناً وملاءمة
وميسورة التكلفة.

تحديات السياسات ونهج التكنولوجيا المالية المبتكرة

من لقاء الأصدقاء بعد عطلة جماعية إلى شراء البقالة عبر الإنترنت، أصبحت المدفوعات الرقمية والخدمات المصرفية المفتوحة تغيّر طريقة سداد المدفوعات.

ولدى الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية القدرة على جعل الخدمات المالية أكثر أماناً وملاءمة وميسورة التكلفة.

والآن بعد أن أدت جائحة مرض فيروس كورونا (COVID-19) إلى تسريع التحول إلى المدفوعات الرقمية، يجب أن تتحد السلطات التي تشرف على الخدمات المالية والتكنولوجيات الرقمية معاً لإنشاء أطر سياسات استباقية واستراتيجية وشاملة للخدمات سريعة التطور.

الجهات الفاعلة غير البنوك

أشارت دوروثي ديلورت، كبيرة أخصائيي البنية التحتية المالية في **مجموعة البنك الدولي**، في **حلقة نقاش** عُقدت خلال ندوة المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) إلى أن المدفوعات كانت تُدمج في الخدمات التي تقدمها البنوك. أما الآن، تُقدّم منتجات الدفع المستقلة من قبل مقدمي التكنولوجيا المالية الجدد وليس البنوك فقط.

وقالت: ”بفضل ابتكارات مثل الحوافز المتنقلة والتطبيقات الفائقة جنباً إلى جنب مع الدفع السريع والسطوح البينية لبرمجة التطبيقات (API) والتكنولوجيات الأخرى، يجد المستهلكون من الأسهل والأقل تكلفة إجراء المدفوعات الرقمية وتلقيها والاستمتاع بتجربة مستخدم أكثر سلاسة“.

كما غيرت الحسابات المدفوعة مسبقاً والحوافز المتنقلة طريقة ربط خدمات الدفع. ”أحدثت الأموال الإلكترونية ثورة وأدت إلى إنشاء أداة دفع جديدة، وهي معاملة الأموال الإلكترونية، والتي يمكن أن تلي احتياجات قطاعات معينة من العملاء بشكل أفضل“.

وأضافت ديلورت أن الأهم من ذلك هو أن الأموال الإلكترونية فتحت سوق خدمات الدفع لغير البنوك ونماذج الأعمال المختلفة.

وقد ظهرت المدفوعات السريعة كميزة للتجار، حيث تسمح بإجراء تسوية فورية للمنتجات المباعة عن طريق التجارة الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي، دون الحاجة إلى دمج بوابات الدفع المكلفة.

وقالت ديلورت، إن تكنولوجيا رموز الاستجابة السريعة (QR) تمثل ابتكاراً آخر، ”وتستفيد من الهاتف المتنقل كجهاز للدفع وجهاز لقبول المعاملات“.

ولكن لتوسيع نطاق استخدام أنظمة الاستجابة السريعة، من المهم أن يضع مقدمو الخدمات المالية الرقمية أساساً لقابلية التشغيل البيني، وتشير ديلورت إلى أن أوجه القصور في قابلية التشغيل البيني تعيق قابلية التوسع في معظم أنظمة الاستجابة السريعة.

بفضل ابتكارات مثل الحوافز المتنقلة ... يجد المستهلكون من الأسهل والأقل تكلفة إجراء المدفوعات الرقمية وتلقيها... ٢٢

دوروثي ديلورت

كبيرة أخصائيي البنية التحتية المالية،
مجموعة البنك الدولي

التحديات التي تواجهها البنوك المركزية

يمكن أن تكون المدفوعات أيضاً مصدراً للبيانات، ويمكن للبنوك وشركات خدمات التكنولوجيا المالية على حد سواء استخدامها لتمييز نفسها عن المنافسين وتقديم المنتجات والخدمات ذات الصلة.

ولكنها ليست الجهات الوحيدة - فقد دخلت شركات التكنولوجيا العالمية الرائدة في قطاع المدفوعات أيضاً. وقالت ديلورت إن دخول هذا الجهات في السوق يزيد المنافسة ويوسع النظام الإيكولوجي، ولكنها أشارت أيضاً إلى أهمية النظر في مخاطر التركيز المتجدد للقوة السوقية وظهور احتكار القلة.

وأضافت أن مثل هذه التحولات تطرح أسئلة صعبة على البنوك المركزية بصفتها الرقيب الرئيسي والمنظم والمشرّف والمحفز للتغيرات في أنظمة الدفع. وعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى دراسة متأنية عن العملات الرقمية وتأثيرها المحتمل على القطاع المالي.

وتتخذ البنوك المركزية خطوات من خلال تعديل إجراءاتها الإشرافية والرقابية للتعامل مع المدفوعات السريعة.

ووسط زيادة الابتكار والمنافسة، تعمل البنوك أيضاً على بناء القدرة على الصمود أمام التهديدات السيبرانية وتعمل على ضمان حماية المستهلك والبيانات.

وسلّطت ديلورت الضوء على الحاجة إلى زيادة التنسيق والحفاظ على أطر تنظيمية متناسبة قائمة على المخاطر تعزز الابتكار. وقالت: "إن البنية التحتية على مستوى الصناعة ضرورية أيضاً للابتكار وتحقيق مكاسب مستمرة في الكفاءة".

إن البنية التحتية على مستوى الصناعة ضرورية أيضاً للابتكار وتحقيق مكاسب مستمرة في الكفاءة.

دوروثي ديلورت

كبيرة أخصائيي البنية التحتية المالية،
مجموعة البنك الدولي

كيف ستدير السلطات كل تدفقات البيانات هذه من حيث التبادل والتخزين والأمن؟

فريدس مونتييس

كبيرة الأخصائيين الماليين،
مجموعة البنك الدولي



البيانات الضخمة والتعلم الآلي وحماية المستهلك والخصوصية

اقرأ تقرير فرقة العمل المعنية بالأمن والبنية التحتية والثقة لندوة FIGI.



يمكن تحميل التقرير [هنا](#).

النفاذ إلى الخدمات المصرفية المفتوحة

تُمكّن الخدمات المصرفية المفتوحة الأطراف الثالثة من استخدام السطوح البيئية المفتوحة لبرمجة التطبيقات من أجل تطوير التطبيقات والخدمات المالية القائمة على المؤسسات المالية والأطراف الثالثة بما في ذلك الشركات مثل مقدمي خدمات الدفع ومقدمي خدمات معلومات الحسابات. كما برز مجموعو البيانات مؤخراً ويُطلق عليهم اسم "مقدمو الخدمات من الأطراف الرابعة"، كما أشارت فريدس مونتييس، كبيرة الأخصائيين الماليين، مجموعة البنك الدولي.

وأصبحت السطوح البيئية لبرمجة التطبيقات المفتوحة الطريقة الشائعة لدعم الخدمات المصرفية المفتوحة، ولكن يمكن أن يكون نشرها مكلفاً وقد تفتقر المرونة اللازمة لتلبية بعض احتياجات المؤسسات.

وقالت مونتييس إن البنوك التي تهدف إلى دعم الخدمات المصرفية المفتوحة تحتاج إلى تطوير بنية تحتية للسطوح البيئية لبرمجة التطبيقات، ولكن يستغرق هذا الأمر وقتاً وموارد. ويمكن أن تفرض التكنولوجيا المالية - على الرغم من أنها أقل عرضة للأعباء التنظيمية - مخاطر تتعلق بالامتثال. ويمثل إعداد آليات للحصول على موافقة المستهلك مجاًلاً آخر يكون تناوله صعباً.

وقالت إن النفاذ إلى الخدمات المصرفية المفتوحة يجب أن يكون منظماً ومهيكلًا وآمناً وأن يشمل مبادئ توجيهية شاملة وواضحة بشأن الحوكمة، مضيئة أن اللوائح والمعايير يمكن أن تساعد في تنسيق البيانات التي يتم جمعها من الكيانات المختلفة.

ومع ذلك، تثير هذه الأمور مسائل جديدة بشأن الرقابة والتنسيق، ووضع حقوق واضحة لنفاذ الأطراف الثالثة من مقدمي الخدمات، واعتماد الأطراف الرابعة من مقدمي الخدمات، كما أشارت مونتييس. وتقول "كيف ستدير السلطات كل تدفقات البيانات هذه من حيث التبادل والتخزين والأمن؟"

وسلّطت مونتييس الضوء على خصوصية البيانات كعامل حاسم آخر. ويمكن أن تؤدي التراخيص المتعددة إلى زيادة الشواغل إزاء التحيز الخفي والمخاطر المحتملة لاستبعاد الفئات والأفراد المحرومين من الخدمات.

نحو شبكات المركبات في عصر تكنولوجيا الجيل السادس

ITU Journal
Future and evolving
technologies

مجانية / سريعة / متاحة للجميع

تنزيل أحدث المقالات
(بالإنكليزية فقط):

تمكين الاتصالات الجزيئية من
خلال كيرالية المصاوغات
المرآتية — تنزيل

التصميم بمساعدة الحاسوب
للتوصيل المباشر اللاسلكي
التمائلي في أنظمة الاتصالات الخلوية
B5G — تنزيل

الاكتشاف من جهاز إلى جهاز القائم على التجميع
وتقديم المحتوى في الشبكات اللاسلكية — تنزيل

تقنيات الاتصالات المتواصلة في الحوسبة السحابية المتنقلة:
دراسة استقصائية — تنزيل



اطّلع على مزيد من المعلومات عن مجلة الاتحاد وكيفية المساهمة [هنا](#).

انضم إلى المجتمعات الإلكترونية للاتحاد على قنواتك المفضلة



التنظيم الفعال من أجل التحول الرقمي

بقلم دورين بوغدان-مارتن،
مديرة مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات

في وقت التحول
الرقمي، أكثر من أي
وقت مضى، يجب أن
يكون التنظيم عملياً
ومتناسباً وملائماً للغرض
منه.

دورين بوغدان-مارتن
مديرة مكتب تنمية الاتصالات
في الاتحاد الدولي للاتصالات

ما هي نتائج أكثر من عام من العمل والتعلم من المنزل؟

بالنسبة لبعض أصدقائي، فقد كان عاماً شهدوا فيه تحسين مهارات الطهي بفضل الدروس عبر الإنترنت، أو اكتساب مهارة جديدة في مجال التكنولوجيات الرقمية أو مجرد قضاء المزيد من الوقت مع أفراد الأسرة المقربين. أما بالنسبة لي، فقد كان الأمر شبيهاً بذلك إلى حد ما بالإضافة إلى حاسوب مكتبي مليء بخلفيات الحلقات الدراسية الإلكترونية من العديد من البرامج والمبادرات الرائعة التي يستضيفها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) والشركاء.

وهناك شيء واحد مؤكد: ما كان لأي من ذلك أن يكون ممكناً لولا العمل السريع والفعال لمنظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) في العالم. وعند اندلاع الجائحة في العام الماضي، عملت مع العديد منهم مباشرة من خلال منصة الاتحاد [REG4COVID](#) لضمان المرونة العالمية والحفاظ على تشغيل الشبكات على الرغم من الارتفاع المفاجئ في الطلب.

غير أن التنظيم الفعال مهم ليس فقط في أوقات الأزمات. ففي وقت التحول الرقمي، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن يكون التنظيم عملياً ومتناسباً وملائماً للغرض منه. وروجت الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لهذا العام (GSR-21) لموضوع مهم على المدى الطويل هو "التنظيم من أجل التحول الرقمي - تسريع وتيرة التوصيلية الشاملة والنفوذ والاستخدام الشاملين".

وكانت ميرسي وانجو، القائمة بأعمال المدير العام لهيئة تنظيم الاتصالات في كينيا، رئيسة الندوة وما يرتبط بها من مشاورات بشأن المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة GSR-21 من أجل منظمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأثناء قيادتها لهذه المناقشات الحاسمة، قدمت رؤى فريدة عن دور المنظمين في ضمان التحول الرقمي الشامل. ووفقاً "للمعيار المرجعي G5"، فإن الأطر التنظيمية التعاونية والمنسقة والاستشرافية في كينيا، تضعها في الطريق السليم نحو تنظيم الجيل الخامس (G5).

القيادة التعاونية

وكان الهدف من هذا النسق
الجديد تعزيز الشمول وزيادة
مشاركة المجتمع التنظيمي
العالمي في المناقشات الحاسمة
التي جعلت الندوة منبراً هاماً
منذ عام 2000.

أبرزت المناقشات التي جرت في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 الحاجة إلى قيادة
وثُجج تعاونية لضمان الثقة في المجال الرقمي؛ والتوصيلية والأدوات التمكينية التنظيمية من أجل
التحول الرقمي؛ والتمويل اللازم لتوفير توصيلية ميسورة التكلفة والنفوذ والاستخدام الفعالين،
والشمول الرقمي الآمن؛ والشراكات من أجل التحول الرقمي.

وترأست السيدة وانجو أيضاً نسقاً جديداً مناسباً لهذا الوقت. وتضمنت الندوة هذا العام سلسلة
من الأحداث الافتراضية المترابطة، تهدف إلى تسهيل المناقشات حول وجهات النظر التنظيمية،
والتحديات والحلول المبتكرة على المستوى الإقليمي في بادئ الأمر، قبل الدورات العالمية
الرئيسية في يونيو. وكان الهدف من هذا النسق الجديد تعزيز الشمول وزيادة مشاركة المجتمع
التنظيمي العالمي في المناقشات الحاسمة التي جعلت الندوة منبراً هاماً منذ عام 2000.

وبالإضافة إلى دور منطقة إفريقيا الرئيسي في الندوة، من المقرر أن تستضيف أيضاً المؤتمر العالمي
المقبل لتنمية الاتصالات (WTDC)، وهو المؤتمر المعني باتخاذ القرارات لمكتب تنمية الاتصالات
(BDT) بالاتحاد التي توجه مسار أنشطتنا على مدى السنوات الأربع المقبلة. وتُدمج المناقشات
التنظيمية بالكامل في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، إذ بدأ حوار القادة
الراسخ في الندوة يتحول إلى محطة على [الطريق إلى أديس](#) أطلقنا عليها اسم الفترة المؤدية إلى
مؤتمر التنمية الرائد.

التنظيم: إفريقيا محور الاهتمام

في الواقع، تتطور السوق التنظيمية في إفريقيا أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. واليوم، لدى
ما يقرب من ثلثي البلدان الإفريقية سياسات وطنية شاملة أو خطة رئيسية بشأن تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات، بعد أن كان هذا العدد أكبر قليلاً من الثلث قبل خمس سنوات وفقاً
لأحدث [تقرير](#) للاتحاد بشأن الاتجاهات الرقمية في إفريقيا.

ومع وجود السياسات التنظيمية السليمة، يمكن لإفريقيا إرساء اليقين وبناء وفورات الحجم
وجذب استثمارات ضخمة في البنية التحتية. وستشكل هذه التطورات أنباءً سارة لأكثر من
70 في المائة من الأفارقة الذين ما زالوا لا يستخدمون الإنترنت بسبب نقص القدرة على تحمل
التكاليف أو نقص المهارات أو النفاذ الموثوق.

وإلى جانب تسليط الضوء على
التحديات المشتركة، وفرت
الندوة منصة فريدة لبناء
الجسور بين الأقاليم وتعزيزها
بما يتماشى مع أولويات الاتحاد
الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

تتطور السوق التنظيمية في إفريقيا أكثر من أي منطقة أخرى في العالم.

نهج إقليمية منسقة

استضافت المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لعام 2021 من أجل أوروبا وإفريقيا التي عُقدت افتراضياً في 14 أبريل، حوالي 30 متحدثاً، معظمهم من الجمعيات التنظيمية الإقليمية والوطنية، واجتذبت أكثر من 560 مشاركاً. وإلى جانب تسليط الضوء على التحديات المشتركة، وفرت الندوة منصة فريدة لبناء الجسور بين الأقاليم وتعزيزها بما يتماشى مع أولويات الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

وقد ساعد تنسيق النهج التنظيمية في تسريع التحول الرقمي في جميع أنحاء أوروبا. وبدأت بلدان الاتحاد الأوروبي وغيرها بتهيئة الظروف لجذب الاستثمار في التوصيلية المفيدة. وهذا يعني الحفاظ على المنافسة مع تعزيز الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حتى في أوقات جائحة فيروس كورونا. وأصبحت أوروبا مصدر إلهام للعديد من الهيئات التنظيمية، وأود التشجيع على مضاعفة الجهود لبناء الجسور الرقمية بين إفريقيا وأوروبا وكذلك مع مناطق أخرى.

واستمرت الحوارات التنظيمية الإقليمية من أبريل إلى يونيو (يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في المقال التالي)، مدعومةً بالتقرير #REG4COVID الجديد ودراسات حالة قطرية ودراسة جديدة عن تمويل النفاذ الشامل والخدمات الشاملة.

التزام مستمر

نسترشد بهذه المناقشات البالغة الأهمية في سعينا إلى إعادة البناء بشكل أفضل في أعقاب الجائحة. وأدعو الجميع إلى الانضمام إلينا في هذه المسيرة المهمة. ولن نجد حلولاً لهذه التحديات الصعبة والمشاركة إلا من خلال التفكير والعمل معاً.





Shutterstock

قبل الندوة العالمية الأخيرة لمنظمى الاتصالات (GSR-21)، اجتمع الخبراء الإقليميون لمناقشة تحديات تنظيمية واقتصادية محددة وتحديد الأولويات التنظيمية الرئيسية على الصعيد الإقليمي.

الندوة العالمية لمنظمى الاتصالات لعام 2021: التصدي للتحديات العالمية على المستوى الإقليمي

على الرغم من أننا كثيراً ما نتحدث عن قضايا ذات طابع عالمي، مثل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أو الفجوة الرقمية العالمية، تواجه كل منطقة تحديات متميزة في التصدي لهذه القضايا. ومسألة تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) لا تختلف عن ذلك.

قبل الندوة العالمية الأخيرة لمنظمى الاتصالات (GSR-21)، اجتمع الخبراء الإقليميون لمناقشة تحديات تنظيمية واقتصادية محددة وتحديد الأولويات التنظيمية الرئيسية على الصعيد الإقليمي. وساهمت هذه المناقشات في وضع المبادئ التوجيهية بشأن أفضل الممارسات للندوة العالمية لمنظمى الاتصالات 2021 التي صدرت في أواخر يونيو.

وجرى في هذا الشهر أيضاً تنظيم أحداث المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية والحوار الاقتصادي الإقليمي لثلاث مناطق رئيسية في العالم.

سلطت المائدة المستديرة
التنظيمية الإقليمية للدول
العربية الضوء على التنظيم
التعاوني من أجل
التوصيلية الشاملة.

ركزت اجتماعات المائدة
المستديرة التنظيمية
وجلسات الحوار الاقتصادي
لمنطقة آسيا والمحيط
الهادئ على المبادئ
التوجيهية لأفضل
الممارسات الصادرة
عن الندوة العالمية
لمنظم الاتصالات.

فيما يلي بعض النتائج الرئيسية على الصعيد الإقليمي:

الدول العربية

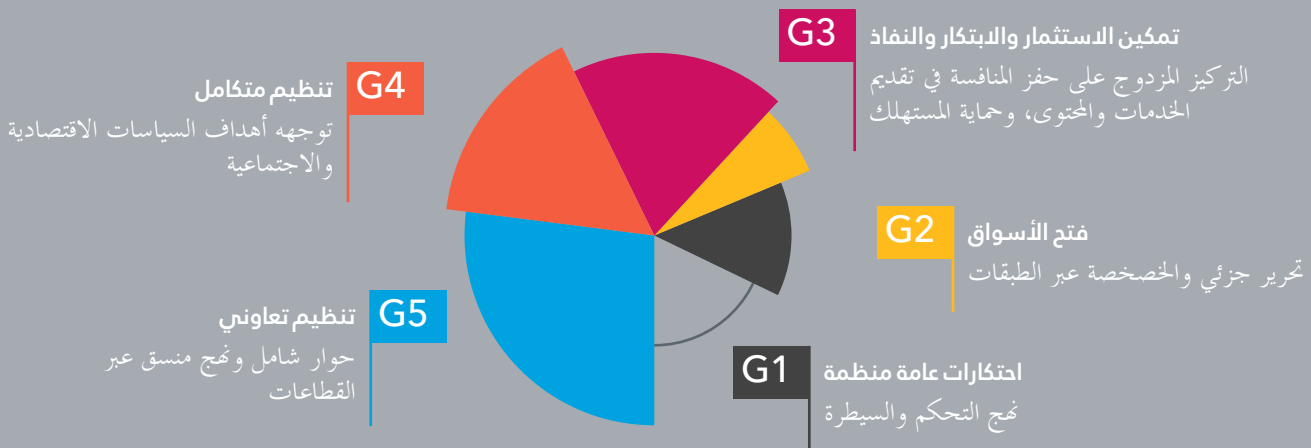
سلطت المائدة المستديرة التنظيمية الإقليمية للدول العربية الضوء على التنظيم التعاوني من أجل التوصيلية الشاملة - "تنظيم الجيل الخامس" - وأشارت إلى النتائج الرئيسية للتقرير الجديد بعنوان سياسة المنافسة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنظيمها وتحليلها في بيئة التطبيقات الرقمية في منطقتي الدول العربية وإفريقيا. ويرز التقرير القضايا التنظيمية التقليدية وأثر التحول الرقمي في المنطقة، ويقدم توجيهات بشأن الطريق التنظيمي المقبل.

ويلقي الحوار الاقتصادي الإقليمي الضوء على الجوانب الاقتصادية والمالية، إلى جانب نماذج النظام الإيكولوجي الرقمي الناشئ. وناقش المشاركون أوجه التقدم في استراتيجيات التكاليف والتسعير التنظيمية في العصر الرقمي، وتبادلوا القصص المؤثرة من أقل البلدان نمواً (LDC)، وبحثوا السياسات واللوائح والنهج الاقتصادية الرئيسية للتحول الرقمي في المنطقة.

آسيا والمحيط الهادئ

ركزت اجتماعات المائدة المستديرة التنظيمية وجلسات الحوار الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ على المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات الصادرة عن الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات؛ بشأن الارتقاء التنظيمي من أجل تمويل البنية التحتية الرقمية والنفذ إليها واستعمالها؛ والتنظيم التعاوني من الجيل الخامس؛ والحوافز لتعزيز خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ميسورة التكلفة من خلال تشجيع الاستثمار في التوصيلية المفيدة؛ والنهج الاقتصادية والمالية في النظام الإيكولوجي الرقمي؛ والشراكات الفعالة لتعزيز التوصيلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDG) لعام 2030؛ والسياسات واللوائح التنظيمية للتكنولوجيات البالغة الأهمية في المستقبل.

خمسة أجيال للتنظيم



اجتماعات المائدة
المستديرة التنظيمية
وجلسات الحوار الاقتصادي
لمنطقة كومنولث الدول
المستقلة ركزت على
الأجيال المتعاقبة
لتنظيم تكنولوجيا
المعلومات والاتصالات.

في اجتماع مائدة مستديرة تنفيذية عُقد في 8 يونيو، تناول رؤساء وكبار المسؤولين في الهيئات التنظيمية الوطنية ووزارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التحديات الإقليمية في مجال السياسات والتنظيم. وفي جلسة أخرى عمد أعضاء قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) إلى التحدث بصراحة مع الأكاديميين عن التحديات التي تواجه قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيلية.

كومنولث الدول المستقلة

يتفوق الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على التنظيم، وتزيد جائحة كوفيد-19 من تسريع هذا الاتجاه. واتفق المشاركون من منطقة كومنولث الدول المستقلة (CIS) على أنه لكي تتمكن البلدان من سد هذه الفجوة، يتعين على واضعي السياسات في هذه البلدان أن يفهموا الطبيعة العالمية للتقدم التكنولوجي. وهذا يعني تبادل أفضل الممارسات التنظيمية باستمرار. ومع ذلك، تبقى السياسات واللوائح الوطنية عاملاً حاسماً لوضع آليات فعالة.

وركزت المائدة المستديرة التنظيمية وجلسات الحوار الاقتصادي لمنطقة كومنولث الدول المستقلة على الأجيال المتعاقبة من تنظيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وقدمت لمحة عامة عن أدوات التنظيم الرقمي؛ وسلطت الضوء على السياسات الاقتصادية المنطبقة، إلى جانب أساليب تحديد تكاليف الخدمات المتعلقة بشبكات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية؛ وعرضت التقارير والمنشورات الرئيسية المتعلقة بالاقتصادات والتمويل في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن مكتب تنمية الاتصالات بالاتحاد.

وتبادلت بلدان كومنولث الدول المستقلة أفضل الممارسات التنظيمية واطّلت على المزيد من المناقشات المقبلة في قطاع التنمية بالاتحاد.

المناطق تشكل الصورة العالمية

توجت المناقشات التي دارت في مناطق الاتحاد الست التي تغطي جميع أنحاء العالم بجلسات أساسية للندوة GSR-21 عُقدت في الفترة من 21 إلى 25 يونيو.



Roman Lopez via Unsplash

رسم خرائط البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشمول المالي في المكسيك

بقلم فلاديمير ديجل، مسؤول برنامج البنية التحتية لتكنولوجيا
المعلومات والاتصالات، [الاتحاد الدولي للاتصالات](#)

هل يمكن أن تتخيل كيف ستكون الحياة بدون حساب مصرفي؟ هذه هي الحقيقة اليومية لأكثر من مليار شخص من البالغين "غير المستفيدين من الخدمات المصرفية" في جميع أنحاء العالم.

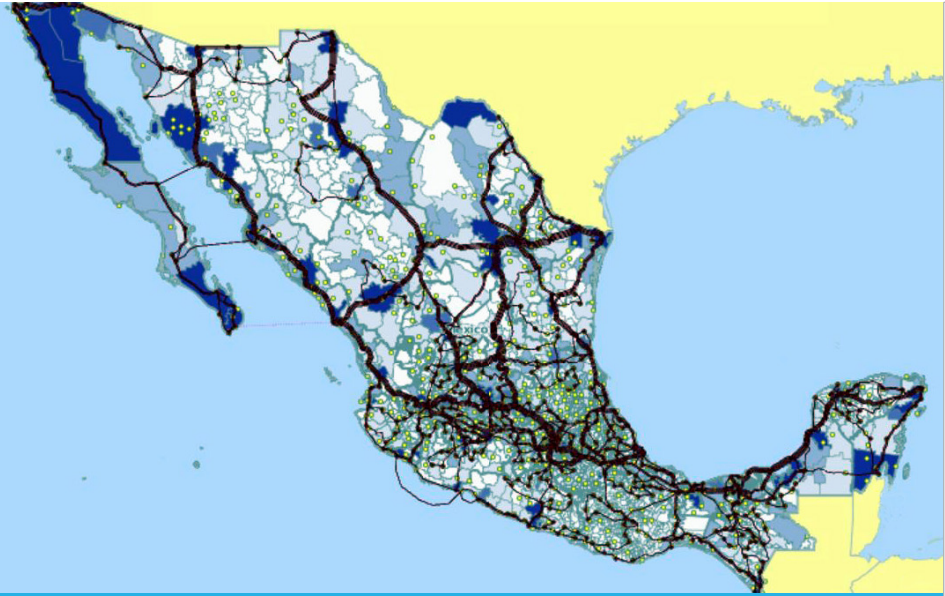
ويعهد النفاذ إلى حسابات المعاملات الطريق إلى شمول مالي أوسع، مما يعني أنه يمكن للأفراد والشركات إجراء معاملات مالية بشكل أكثر كفاءة وأماناً. ويمكن أن يأخذ ذلك شكل النفاذ إلى الأموال بسهولة أكبر، أو جعل المدفوعات أكثر أماناً، أو بناء الائتمان، أو تراكم المدخرات، أو الاستثمار في المستقبل، أو مواجهة الصدمات الاقتصادية.

وبغض النظر عن الهدف المالي، فإن النفاذ إلى حساب معاملات يمثل خطوة أولى حاسمة تُمكن من المشاركة في الاقتصاد الرقمي ويعتبر لبنة أساسية للتنمية الرقمية.

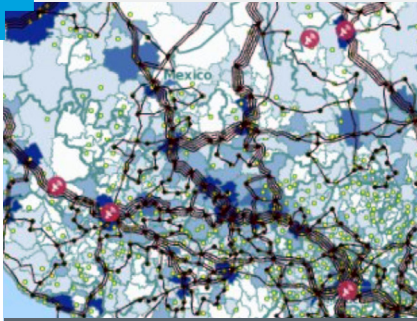
أصبح تتبع هذا الأمر
والأشكال الأخرى من الشمول
المالي أسهل في المكسيك.

فلاديمير ديجل

مسؤول برنامج البنية التحتية
لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الاتحاد الدولي للاتصالات



إن السطح البيئي لخريطة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
والشمول المالي عبارة عن تطبيق ويب تفاعلي أنشئ بالكامل باستخدام برمجيات
وأدوات ومرافق رسم خرائط الويب مفتوحة المصدر.*



رسم خرائط الشمول
المالي في المكسيك



يمكن الاطلاع على دليل تفصيلي
بشأن كيفية استخدام الخريطة [هنا](#).

وأصبح تتبع هذا الأمر والأشكال الأخرى من الشمول المالي أسهل في المكسيك. وبفضل
خريطة تفاعلية جديدة* وُضعت باستخدام أدوات مفتوحة المصدر، أصبح من الممكن الآن
تصور الفجوات وتحديد الحواجز البارزة التي تعترض التوصيلية المالية في جميع أنحاء البلد.

وقد وضع السطح البيئي بناءً على خرائط النطاق العريض الصادرة عن الاتحاد، ويحتوي على
سلسلة من الطبقات التي يمكن استخدامها لتحليل الشمول المالي على المستويين المحلي والوطني.
كما أنه يحتوي على مجموعة متنوعة من المصادر لإظهار كيف تختلف التوصيلية للخدمات
المالية في جميع أنحاء البلد.

* إخلاء مسؤولية: التسميات المستخدمة في هذه الخريطة وطريقة عرض المواد فيها لا تعني بأي حال من الأحوال التعبير عن أي رأي من جانب الاتحاد الدولي للاتصالات أو من جانب أمانة الاتحاد فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي من البلدان أو الأقاليم أو المدن أو المناطق أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

بفضل التعاون عبر القطاعات،
سيكون من الممكن مواصلة
العمل لصالح الشمول المالي
الرقمي.

خوان كارلوس هيرنانديز ووكر

المنسق العام للشؤون الدولية،
المعهد الفيدرالي للاتصالات، المكسيك

رسم خرائط للفجوات والفرص: التعاون عبر القطاعات على أرض الواقع

تم تطوير هذه الأداة التفاعلية المصممة لدعم التحليل الجغرافي المكاني للشمول المالي بالتعاون الوثيق مع المعهد الفيدرالي للاتصالات (IFT) في المكسيك.

ووفقاً لخوان كارلوس هيرنانديز ووكر، المنسق العام للشؤون الدولية في المعهد الفيدرالي للاتصالات، مكّنت المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) العديد من السلطات المكسيكية من العمل معاً لجمع المعلومات اللازمة لوضع الخريطة، مما يبرز أهمية التعاون عبر القطاعات.

وقال ووكر "بفضل التعاون عبر القطاعات، سيكون من الممكن مواصلة العمل لصالح الشمول المالي الرقمي، وبالتالي المساهمة في رفاهية جميع السكان، ولا سيما الفئات الضعيفة، من خلال بناء المعلومات الجغرافية والإحصائية ذات المرجع الجغرافي والتشاور بشأنها وتفسيرها وتحليلها للمساعدة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات العامة والخدمات الرقمية".

وتماشياً مع برنامج عمله السنوي، سيواصل المعهد الفيدرالي للاتصالات العمل مع الاتحاد الدولي للاتصالات "لتشجيع تطوير البنية التحتية في قطاعي الاتصالات والبريد واستخدامها بشكل فعال".

خطوة واحدة أقرب إلى الشمول المالي العالمي

يعتبر الشمول المالي عاملاً تمكينياً حاسماً للحد من الفقر وتحقيق النمو الشامل للجميع ويعتمد على النفاذ إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

والشمول المالي العالمي هو الطموح الرئيسي للمبادرة العالمية للشمول المالي. وبقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات ومجموعة البنك الدولي ولجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق، وبدعم مالي من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، تشكّل مبادرة FIGI برنامجاً للعمل الجماعي يمتد لثلاث سنوات ويستهدف النهوض بالبحوث في مجال الخدمات المالية الرقمية وتسريع تحقيق الشمول المالي الرقمي.

ويتمثل جزء من ولاية الاتحاد الدولي للاتصالات في إطار مبادرة FIGI في تقديم حلول التنفيذ، بما في ذلك التحليلات الموضوعية العميقة والتحقيقات العملية، التي تعمل كلها من أجل تحقيق هدف النفاذ المالي الشامل.

وبالإضافة إلى المكسيك، تمول المبادرة حالياً عمليات التنفيذ الوطنية في الصين ومصر.

المزيد من حلول الشمول المالي من الاتحاد الدولي للاتصالات

ترقبوا التطورات المستقبلية لفريق الاتحاد الدولي للاتصالات الذي يعمل على الشمول المالي الرقمي، بما في ذلك تطبيق بيتا من نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لتنفيذ مفهوم مؤشر التوصيلية المالية وأداة لتقدير تكاليف نشر الشبكات.

وفي الطريق أيضاً، توجد مؤشرات الشمول المالي القائمة على البيانات الجغرافية لدعم قرارات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإحداث تأثير أكبر على أرض الواقع.

ويقوم قطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) بالاتحاد الدولي للاتصالات بتطوير حلول مثل دليل خريطة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشمول المالي للمكسيك بطريقة يمكن لأعضاء الاتحاد الآخرين استخدامها بسهولة لتحقيق توصيلية موثوقة للجميع.



توسيع الشمول المالي من خلال المدفوعات الإلكترونية

غيرت أزمة جائحة فيروس كورونا (COVID-19) الطريقة التي يُجري بها الناس معاملاتهم اليومية. ومع ذلك، في نظام دينامي يعتمد على التطبيقات والخدمات الآمنة، يعمل الخبراء على تحقيق التوازن بين سلامة المدفوعات الإلكترونية والحاجة إلى إدراج جميع أنواع المستخدمين، الذين يمثلون كل فئة اجتماعية واقتصادية.

وفي العديد من البلدان النامية، بقيت شرائح كبيرة من المجتمع حتى الآن غير مستفيدة إلى حد كبير من مزايا الحسابات المصرفية والخدمات المالية الأخرى. وتعتبر المدفوعات الإلكترونية - والفرص الجذابة للاستفادة منها - جزءاً أساسياً من اللغز عندما يتعلق الأمر بإدراج صغار التجار والمستهلكين في النظام المالي الرسمي.



اقرأ تقرير حوافز قبول الدفع الإلكتروني الذي أعده فريق العمل التابع للمبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) بشأن الموضوع الذي تقوده مجموعة البنك الدولي.

في الشركات التي سجلت نمواً،
زاد متوسط الإيرادات
الشهرية بنسبة 22 في المائة
منذ قبول المدفوعات الرقمية.

أمينة تيرانا

رئيسة شعبة التأثير الاجتماعي
والسياسات والقياس، شركة Visa

يقوم الوسطاء في مجال الدفع الإلكتروني - مثل مسري الدفع ومجمعي الفواتير وبوابات الدفع - بتجهيز المدفوعات عبر نطاق أوسع من القنوات أكبر مما كان متاحاً من قبل. وتعتبر الهواتف المتنقلة ومواقع التجارة الإلكترونية قنوات الدفع الرئيسية للأعمال التجارية الصغيرة أو العملاء الآن.

فرصة للنمو

إن استخدام التجار لأنظمة الدفع الإلكتروني يمهّد الطريق أمام سداد أعداد متزايدة من المستهلكين للمدفوعات إلكترونياً. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في عام 2020، تشير التقديرات إلى أن المدفوعات التي يسدها الأفراد إلى تجار التجزئة متناهيي الصغر وصغار ومتوسطي الحجم تصل إلى 18,8 تريليون دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم، ولكن تُجرى 37 في المائة منها فقط إلكترونياً. وهذه فرصة غير مستغلة بالنسبة إلى معظم البلدان.

وفي المكسيك، أدى قبول المدفوعات الإلكترونية إلى تحسين حياة وسبل عيش أصحاب الأعمال المتناهية الصغر والصغيرة بشكل كبير، وفقاً لدراسة أجرتها شركة Visa. وقالت أمينة تيرانا، رئيسة شعبة التأثير الاجتماعي والسياسات والقياس في شركة Visa، خلال ندوة المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI)، إنه من بين 750 مالِكاً شملهم الاستقصاء خلال جائحة COVID-19، أبلغ حوالي ثلاثة أرباعهم عن زيادة الإيرادات الشهرية وإنفاق العملاء. وأضافت أنه "في الشركات التي سجلت نمواً، زاد متوسط الإيرادات الشهرية بنسبة 22 في المائة منذ قبول المدفوعات الرقمية."

وبالنسبة لتلك الشركات، قدم الوسطاء القائمون بتيسير عمليات الدفع حلولاً مخصصة لاحتياجاتهم، وكان ذلك بالنسبة لثلاثة أرباعهم، المرة الأولى التي قبلوا فيها المدفوعات الإلكترونية. وأضافت تيرانا أنه نظراً لزيادة توافر منصات الدفع الآمنة وسهولة استخدامها، من المرجح بشكل متزايد أن توصي الشركات بالدفع الإلكتروني لأقرانها. ورأى أكثر من ثلث الشركات التي شملها الاستقصاء أن المدفوعات الإلكترونية ضرورية لقدرة على الصمود وتعافيها بعد جائحة COVID-19.

النفاذ عبر الهواتف المتنقلة

أدى النفاذ عبر الهواتف المتنقلة الرخيصة إلى تحول المزيد من التجار نحو الدفع الإلكتروني، بل وجذب صغار التجار غير المستفيدين من الخدمات المصرفية.

وبأكثر من 1,2 مليار حساب مسجل و300 مليون حساب نشط شهرياً حول العالم، ساهم مقدمو خدمات الأموال المتنقلة بشكل كبير في الاستجابة لجائحة COVID-19 في العديد من الأسواق، وفقاً لتقرير حالة الصناعة بشأن المدفوعات المتنقلة لعام 2021، من رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة (GSM)، وهي رابطة صناعية تمثل مصالح مشغلي الشبكات المتنقلة. ونمت قيمة مدفوعات التجار بالأموال المتنقلة بنسبة 43 في المائة العام الماضي، مقارنة بنسبة 28 في المائة في العام السابق.

وقالت أشلي أولسون أونيانغو، رئيسة الشؤون المالية والتكنولوجيا الزراعية في الفريق التابع لرابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة والمعني بالتكنولوجيا المتنقلة من أجل التنمية: ”أدى نموذج أعمال الدفع كمنصة لمقدمي خدمات الأموال المتنقلة إلى نظام إيكولوجي جديد لقبول الدفع في مجال الخدمات المتنقلة، ويعتمد على مجموعة من الوسطاء لضمان التجهيز السلس عبر منصات متعددة“.

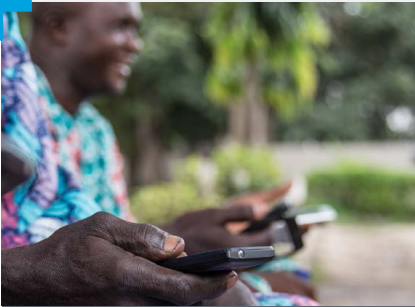
ويجب على الصناعة تقييم المخاطر التي تشكلها المدفوعات الإلكترونية باستمرار. وأشارت أونيانغو إلى أن هذه العمليات تميل إلى أن تكون متعلقة بالتشغيل، مثل ”فشل التكنولوجيا أو التأخير، مما قد يؤدي إلى تأخيرات في التسوية وتراكم كبير للمعاملات“.

ويعد الأمن السيبراني ومنع الاحتيال أمرين حيويين لبث الثقة على نطاق واسع. ويلزم بذل مزيد من العناية الواجبة للامتثال للوائح المصممة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولكن في الوقت نفسه، تعتبر سهولة نفاذ العملاء والتجار مسألة في غاية الأهمية، شأنها شأن ضمان أن تكون حسابات المعاملات الآمنة وحق الرجوع عندما تسوء الأمور.

وقال سيد سهيل جواد، مدير إدارة أنظمة الدفع في البنك المركزي الباكستاني: ”يريد التجار نفاذاً فورياً إلى أموالهم، ويريد المستهلكون استرداد الأموال فوراً أثناء النزاعات“.

يريد التجار نفاذاً فورياً إلى أموالهم، ويريد المستهلكون استرداد الأموال فوراً أثناء النزاعات.

سيد سهيل جواد
مدير إدارة أنظمة الدفع،
البنك المركزي الباكستاني



يستكشف تقرير حالة الصناعة الصادر عن رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة كيف احتضنت صناعة الأموال المتنقلة الاضطراب وقامت ببناء القدرة على الصمود خلال العام الماضي.



اقرأ المزيد هنا.

المسائل التنظيمية

النهج الثالث هو الذي تطبق فيه الهيئة التنظيمية اللوائح على المشتري ثم تتعامل مع الوسيط كخدمة خارجية للمشتري.

أحمد فرج الله
كبير أخصائيي القطاع المالي،
مجموعة البنك الدولي

يقدم نظام الدفع الإلكتروني المرتقب في باكستان، Raast، معاملات من الشخص إلى التاجر. ونظراً إلى أنه من المقرر نشر النظام خلال العام القادم، ينظر البنك المركزي في كيفية ترخيص وسطاء الدفع الإلكتروني وتسجيلهم. وقال جواد: "إن التوقيت مهم جداً. فهل نبدأ في تسجيلهم أو ترخيصهم في المرحلة الأولى، أم ننتظر ونترك أعمالهم تكبر وتصل إلى عتبة معينة؟"

وتعمل الجهات التنظيمية مع صناعة المدفوعات لإيجاد توازن مناسب بين الضوابط التنظيمية والفرص المتاحة لوسطاء الدفع الإلكتروني لدخول السوق والابتكار. وقالت تيرانا إن النهج المستدام هو الذي يشجع الاستثمار والابتكار، ويسمح أيضاً بإعادة التصميمات بشكل مستمر لتلبية الاحتياجات المتطورة للتجار والعملاء.

وأضافت في إشارة إلى أهمية الأمن والخصوصية أن راحة المستخدم تدعو أيضاً إلى إمكانية التشغيل البيني بين الوسطاء - "ولكن بالقدر الضروري من المعلومات فقط."

وأوضح أحمد فرج الله، كبير أخصائيي القطاع المالي في مجموعة البنك الدولي، ثلاثة نهج رئيسية تتبعها البنوك المركزية لتنظيم الوسطاء. أولاً، يمكن إصدار لوائح مباشرة للوسطاء. وثانياً، عندما تعتمد أنظمة الدفع وسطاء يستوفون متطلبات معينة، يمكن أن تقيم الهيئات التنظيمية مدى كفاية هذه المتطلبات وأن تدعو إلى إجراء تعديلات حسب الاقتضاء. وقال "النهج الثالث هو الذي تطبق فيه الهيئة التنظيمية اللوائح على المشتري ثم تتعامل مع الوسطاء كخدمة خارجية للمشتري."

وأشار فرج الله إلى أن المؤسسات التي تستعين بمصادر خارجية في عملها مسؤولة عن تصرفات هذه المصادر الخارجية عند تقديمها للخدمات. وعلى هذا النحو، في السيناريو الثالث، يجري المشتري - البنوك وكذلك الجهات الفاعلة غير المصرفية - عملية العناية الواجبة الشاملة على الوسطاء. واقترح جواد إمكانية اتباع نهج هجين يمكن أن يشمل مكونات تنظيمية مختلفة بناءً على احتياجات كل بلد.



الأساس لخدمات مالية رقمية أكثر أماناً

بقلم بلال جاموسي، رئيس دائرة لجان الدراسات
مكتب تقييس الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات

يجب أن تكون كل هذه
التكنولوجيات والأنظمة
موثوقة وآمنة وجديرة
بثقتنا.

بلال جاموسي

رئيس دائرة لجان الدراسات
مكتب تقييس الاتصالات بالاتحاد الدولي
للاتصالات

تعتمد التحولات التي نشهدها في العديد من المجالات - من الطاقة والتنقل إلى الرعاية الصحية والزراعة والخدمات المالية - على التكنولوجيات الرقمية، إلى جانب مجموعة من الأنظمة الإلكترونية للأعمال المرتبطة بها. ويجب أن تكون كل هذه التكنولوجيات والأنظمة موثوقة وآمنة وجديرة بثقتنا.

والمبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) هي إطار مفتوح للتعاون بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) ومجموعة البنك الدولي واللجنة المعنية بالمدفوعات والبنى التحتية للسوق (CPMI).

وتجمع شراكتنا الخبرات المتخصصة اللازمة لتسريع الشمول المالي الرقمي. وبدعم من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، جمعنا المجموعة الكاملة من أصحاب المصلحة الذين سيستفيدون من هذه الخبرات.

وساعدت مجموعة البنك الدولي واللجنة CPMI في بناء فهم قوي لاعتبارات السياسات المحيطة بالهوية الرقمية وتخفيف استخدام المدفوعات الإلكترونية.

وركز عمل الاتحاد على الأمن والبنية التحتية والثقة - التطبيقات والخدمات المالية الآمنة، والبنية التحتية الرقمية الموثوقة، وما ينتج عن ذلك من ثقة المستهلك في أن أموالنا وهوياتنا الرقمية آمنة.

تجمع شراكتنا الخبرات
المتخصصة اللازمة لتسريع
الشمول المالي الرقمي.

لم تعد هناك أسرار

أصبحت الحاجة إلى الاستيقان القوي واضحة في ضوء انتشار انتهاكات البيانات، حيث تشير المناقشات في أوساط الصناعة في كثير من الأحيان إلى أنه "لم تعد هناك أسرار بعد الآن."

وتساعد معايير الاتحاد الجديدة بشأن الإطار العام للاستيقان الشامل (X.1277) والبروتوكول "من العميل إلى المستيقن" (X.1278) في التغلب على القيود الأمنية لنهج "السر المشترك"، وهو الأساس لنموذج الاستيقان القائم على اسم المستعمل كلمة المرور المؤلف على نطاق واسع.

ويمكن للمستعملين الآن استيقان أجهزتهم محلياً باستخدام القياسات البيومترية، ويستيقن الجهاز بعد ذلك المستعمل عبر الإنترنت باستخدام تحفيز المفاتيح العمومية. وبالمعايير الجديدة، يُطلب من المستعملين الاستيقان بأجهزتهم محلياً مرة واحدة فقط، ولا تُمحي بيانات القياسات البيومترية الخاصة بهم من الجهاز أبداً. ويتجنب هذا النموذج قابلية التعرض للتصيد الإلكتروني أو هجمات الاعتراض الوسيط أو الأشكال الأخرى من الهجمات التي تستهدف بيانات اعتماد المستعمل.

وساعد العمل بموجب المبادرة العالمية للشمول المالي في توجيه وضع هذه المواصفات، التي طورها أولاً تحالف FIDO ("الهوية السريعة على الخط")، لتصبح ضمن عملية التقييس في الاتحاد لتحفيز اعتمادها عالمياً. وتدعم معظم الأجهزة والمتصفحات المتاحة في السوق الآن خيارات الاستيقان المتوافقة مع المعيارين X.1277 و X.1278.

تحسين حديقة محاطة بالأسوار

غالباً ما تُقدم الخدمات المالية الرقمية عبر نظام التشوير رقم 7 (SS7) في البلدان النامية، وهو بروتوكول قديم بشأن الشبكات وضع الاتحاد معاييرها في أواخر سبعينيات القرن الماضي. ويُمكن النظام SS7 جميع مشغلي الشبكات من إقامة التوصيل البيئي ويبدو من المؤكد أنه سيظل قيد الاستخدام لسنوات قادمة.

ولكن لم يؤخذ الأمن في الاعتبار عند تصميمه. فقد صُمم النظام SS7 كحديقة محاطة بالأسوار. وكان من المقرر أن يكون الدخول إلى شبكة SS7 منظماً للغاية، وعدم منح إمكانية النفاذ إلا لمشغلي الشبكات الموثوق بهم. ولكن وجدت الجهات الفاعلة الخبيثة منذ ذلك الحين طرقاً مختلفة للحصول على المفاتيح، خاصة وأن بعض افتراضات التصميم والنشر الأولية لم تعد صالحة مع تطبيق نهج عدم التنظيم، ونقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت، والشبكات المتنقلة.

وعملت المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) على إذكاء الوعي بنقاط الضعف الأمنية في النظام SS7 وتقنيات التخفيف المرتبطة بها. ومع تزايد الحاجة إلى تخفيف نقاط الضعف هذه، يمكن لمشغلي الشبكات النظر إلى معيار الاتحاد Q.3057 الجديد الذي يحدد متطلبات التشوير والمعمارية من أجل التوصيل البيئي فيما بين كيانات الشبكة الموثوقة. وهذا معيار آخر متأصل في مناقشات المبادرة.

بالمعايير الجديدة، يُطلب من
المستعملين الاستيقان
بأجهزتهم محلياً مرة واحدة
فقط، ولا تُمحي بيانات
القياسات البيومترية الخاصة
بهم من الجهاز أبداً.

مع تزايد الحاجة إلى تخفيف
نقاط الضعف هذه، يمكن
لمشغلي الشبكات النظر إلى
معيار الاتحاد Q.3057
الجديد.

أبرزت المبادرة العالمية
للمشمول المالي الطلب على
مؤشرات جودة الخدمة
المحددة خصيصاً للخدمات
المالية الرقمية.

التوصيلية الموثوقة والمتاحة على نطاق واسع

تتأثر الثقة في الخدمات المالية الرقمية أيضاً تأثيراً حاداً بموثوقية وتوافر التوصيلية. ويمكن أن يؤدي تعطل الشبكة وفشل المعاملات الناتج عن انقطاع الاتصالات إلى إضعاف ثقة المستهلكين والتجار في الخدمات المالية الرقمية.

ويجب أن يستمر الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وأن تعتمد الصناعة معايير مرجعية مفيدة ومقبولة على نطاق واسع لجودة الخدمة. وتحدد معايير الاتحاد الطريق نحو البنية التحتية الموثوقة التي تسمح بالتشغيل البيني للشبكات، وتوفر مجموعة واسعة من الأدوات لتقييم أداء وجودة الخدمات التي تعمل على هذه البنية التحتية.

وأبرزت المبادرة العالمية للمشمول المالي الطلب على مؤشرات جودة الخدمة المحددة خصيصاً للخدمات المالية الرقمية. وبفضل الخبرة المتخصصة للاتحاد، قدمنا معايير جديدة تصف اعتبارات الجودة الرئيسية للخدمات المالية الرقمية (ITU G.1033) ومنهجية لتقييم جودة تجربة المستخدم (ITU P.1052).

الأمن عبر سلسلة القيمة

يجب على كل جهة فاعلة في الصناعة تشارك في تقديم الخدمات المالية الرقمية أن تهتم بالمخاطر الأمنية. ولا يكون الأمن قوياً إلا بقدر قوة أضعف حلقاته، ويواصل الابتكار في التمويل الرقمي تمديد طول سلسلة القيمة الأساسية وزيادة تعقيدها.

ويتطلب التمويل الرقمي الأمن دفاعات منسقة تتوافق مع التهديدات الأمنية المتطورة. ويحدد تقرير رئيسي للمبادرة العالمية للمشمول المالي إطار ضمان الأمن المطلوب لتحقيق ذلك لكل جهة فاعلة في سلسلة القيمة الخاصة بالخدمات المالية الرقمية.

ويمكن أن تشكل أفضل الممارسات التي يقترحها الإطار الأساس لنظام إيكولوجي للأعمال أكثر أماناً. وهي تعكس احتياجات جميع المعنيين، من العملاء إلى مشغلي الشبكات ومقدمي الخدمات المالية الرقمية، وصولاً إلى مزودي الخدمات الخارجيين الذين يتعاملون مع النظام المالي.

إطار ضمان الأمن في الخدمات المالية الرقمية

يقدم هذا التقرير لمحة عامة عن
التهديدات الأمنية ونقاط الضعف التي
يواجهها مقدمو الخدمات المالية الرقمية.



التنزيل هنا.

FIGI FINANCIAL INCLUSION
GLOBAL INITIATIVE



انضم إلينا في بناء الثقة

يقدم المختبر الأمني الجديد للخدمات المالية الرقمية التابع للاتحاد (انظر المقال التالي للاطلاع على التفاصيل) اختبارات تتناول أمن تطبيقات الدفع عبر الهواتف المتنقلة التي تعمل على البنية التحتية القديمة والمتطورة للشبكات. ومن المؤكد أنه سيوفر دعماً قيمياً للمنظمين والجهات الفاعلة في الصناعة، سواء في تحقيق قدر أكبر من الاتساق في حماية البيانات الشخصية أو في ضمان سلامة وسرية معاملاتنا.

وتتناول تقارير المبادرة FIGI الأخرى موضوعات من الأبعاد الأمنية لسلسلة الكتل إلى الآثار المترتبة على الخصوصية نتيجة الاستخدام المتزايد للتعلم الآلي لأتمتة قرارات الائتمان استناداً إلى البيانات البديلة، مثل مشترياتك من وقت البث ومعاملات الأموال المتنقلة.

وتعد التكنولوجيا الرقمية بأن تصبح القوة الموحدة الرئيسية للأنظمة المصرفية في جميع أنحاء العالم. ولكن يجب أن يقتصر التقدم التكنولوجي بسياسات سليمة ومعايير تقنية تسمح بالتشغيل البيني. حينئذ فقط يمكن للتحويل الرقمي في مجال التمويل أن يجعل الحياة أفضل للجميع في جميع أنحاء العالم.

يجب أن يقتصر التقدم
التكنولوجي بسياسات سليمة
ومعايير تقنية تسمح
بالتشغيل البيني.



Shutterstock

الاتحاد الدولي للاتصالات يستضيف المختبر الأمني للخدمات المالية الرقمية



المختبر الأمني للخدمات المالية الرقمية

يوفر المختبر موارد لإجراءات الأمن
والاختبارات المتعلقة بتطبيقات الخدمات
المالية الرقمية.



طالع المزيد هنا.

سيدعم مختبر أمني جديد أنشأته المبادرة العالمية للشمول المالي (FIGI) الهيئات التنظيمية والمبتكرين لضمان أمن التطبيقات المالية وقدرتها على الصمود وتمكين البنية التحتية

وتدعم المبادرة إدخال إصلاحات في السياسات الوطنية لحفز الشمول المالي وتقود البحوث الرامية إلى بناء الثقة في الخدمات المالية الرقمية (DFS).

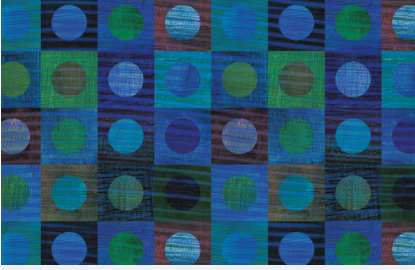
والمختبر الأمني للخدمات المالية الرقمية هو نتاج فريق العمل التابع للمبادرة العالمية للشمول المالي بشأن "الأمن والبنية التحتية والثقة"

ويوفر المختبر نهجاً منظماً لعمليات التدقيق الأمني لتطبيقات الخدمة المالية الرقمية. ويستهدف هذا النهج المنظم قدرات أكبر من الاتساق في تنفيذ الضوابط لحماية البيانات الشخصية وسلامة المعاملات المالية وسريتها.



مقابلات فيديو في المبادرة العالمية للشمول المالي

استمع إلى المشاركين في ندوة
المبادرة العالمية للشمول
المالي لعام 2021 التي جرت عبر
الإنترنت.



أربعة أهداف رئيسية

سيُدعم المختبر الحكومات ودوائر الصناعة في تقييم الامتثال لأفضل الممارسات المتبعة في مجال أمن الخدمات المالية الرقمية، وإنشاء خط أساس أمني لتطبيقات الخدمات المالية الرقمية، واعتماد تكنولوجيات استيقان قابلة للتشغيل البيني. وسينظم أيضاً دورات قصيرة للمهنيين في مجال الأمن لتبادل المعارف ومواكبة تطور المخاطر الأمنية وتقنيات التخفيف المرتبطة بها.

وسيوفر المختبر ما يلي:

- توجيهات إلى الهيئات التنظيمية في تقييم أمن البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية وإجراء عمليات التدقيق الأمني لتطبيقات الخدمات المالية الرقمية.
- آليات لتبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات.
- أدلة تطبيقات المعايير الدولية المتعلقة بأمن الخدمات المالية الرقمية.
- تقييمات التأهب للأمن السيبراني عبر سلاسل القيمة للخدمات المالية الرقمية..

أمن الخدمات المالية الرقمية من الجيل الثاني إلى الجيل الخامس

تتناول الاختبارات التي يقدمها المختبر أمن تطبيقات الخدمات المالية الرقمية التي تعمل عبر البنية التحتية للشبكات التقليدية والمتطورة.

وتشمل اختبارات تطبيقات الخدمات المالية الرقمية القائمة على بيانات الخدمة التكميلية غير المنظمة (USSD) ومجموعة أدوات SIM (STK) ما يلي:

- محاكاة هجمات الاعتراض الوسيط على مجموعة الأدوات STK
- اختبار قابلية الهجمات الثنائية على الهواء
- اختبار هجمات تنفيذ الخدمة USSD عن بعد
- اختبار استنساخ بطاقات SIM.

وتستند اختبارات تطبيقات Android DFS إلى أكبر 10 مخاطر تهدد الاتصالات المتنقلة من مشروع أمن تطبيقات الإنترنت المفتوحة (OWASP) وتعالج نقاط الهجمات التالية:

- الاستخدام غير المناسب للمنصة
- تخزين البيانات غير الآمن.
- الاتصالات غير الآمنة.
- الاستيقان غير الآمن.
- التحفير غير الكافي.
- التلاعب بالشفرة.





Online, Sept–Dec



50 ITU TELECOM
YEARS

SINCE 1971



ITU DIGITAL WORLD 2021

Building the digital world. Together.

From September to December 2021.
Online and open to all.

At ITU Digital World 2021, we believe in the power of technology to improve lives everywhere. We offer a platform for international and inter-sectoral collaboration to drive meaningful, inclusive and sustainable connectivity. We bring together the right stakeholders from government and industry, emerging and developing markets to share knowledge and innovations, explore the key trends in technology, strategy and policy, network, exhibit — and maximize the potential of the digital age for everyone, everywhere.

Be a part of it. Visit digitalworld@itu.int to find out more.

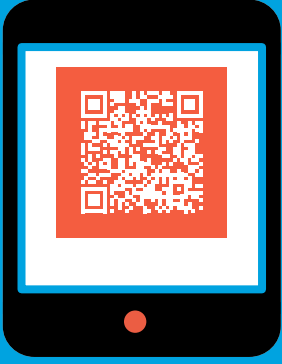


#ituworld
digital-world.itu.int

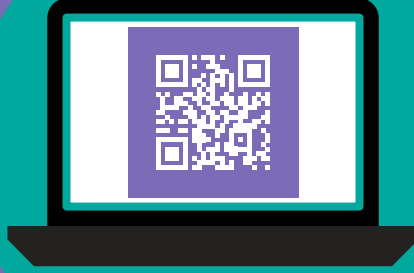
// ابق مواكباً للتطورات // ابق مطلعاً

سجّل في:

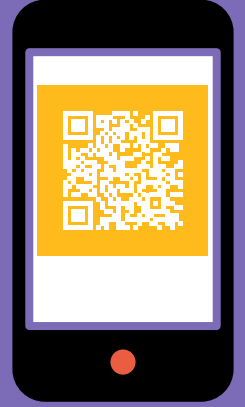
// الاتجاهات الرئيسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء العالم
// رؤية قادة الفكر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات // آخر أحداث ومبادرات الاتحاد



// ستة إصدارات سنوياً
//

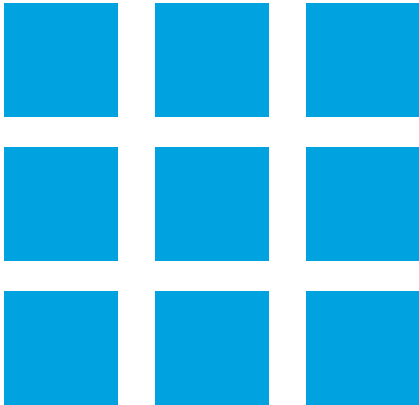


// مدونات منتظمة
//

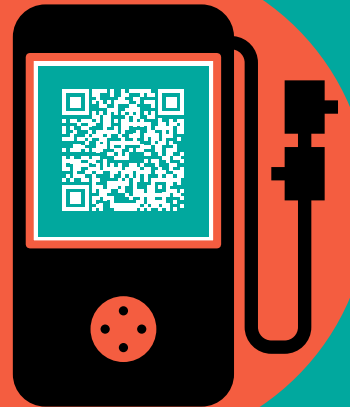


// كل ثلاثة
//

انضم إلى مجتمعات
الاتحاد على الإنترنت على
قناتك المفضلة



// استلم آخر الأخبار
//



// تابع التسجيلات الإذاعية
//